

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المرجع:.....

قسم: قانون خاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر

أجهزة الإستثمار الفلاحي في القانون الجزائري

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

التخصص: قانون خاص

تحت اشراف الأستاذ (ة):

بلحاج جيلالي

رئيسا

مشرفا مقررا

مناقشا

الشعبة: الحقوق

من إعداد الطالب (ة):

حميدة زوهير

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ (ة) زواتين خالد

الأستاذ (ة) بلحاج جيلالي

الأستاذ (ة) جلطي منصور

السنة الجامعية 2026/2025

نوقشت في: 2026/06/24

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مصلحة الترتيبات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب :
الاسم :
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم :
المسجل (ة) بكلية :
والمكلف (ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان :
أعهدت إلي مستشاري في :
.....

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ : 30 جوان 2026

امضاء المعني



* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وأعاننا على تجاوز الصعاب والعقبات، فله الحمد والشكر أولاً وآخراً.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف بلحاج جيلالي، الذي رافقني طوال فترة إعداد هذه المذكرة بتوجيهاته العلمية القيمة وملاحظاته البناءة، فكان خير معين ومرشد، وأسهم بجهوده في إخراج هذا العمل في صورته الحالية، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات علمية وتوجيهات قيمة من شأنها أن تثري هذا العمل وتزيده فائدة.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة الكلية الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي، وإلى كل من قدم لي الدعم والمساندة وشجعني على مواصلة مسيرتي الدراسية.

أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء وأن يوفقهم لما فيه الخير والنجاح

إهداء

إلى من كانا سبب وجودي بعد الله تعالى، وإلى من غرسا في نفسي حب العلم والطموح، والديّ العزيزين، حفظهما الله وأدامهما تاجاً فوق رأسي.

إلى من تقاسمت معهم أجمل لحظات العمر، إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كانوا مصدر دعم ومحبة لا تنتهي.

إلى أفراد عائلتي الكريمة، الذين أحاطوني بالتشجيع والثقة في كل خطوة من خطوات حياتي. إلى أساتذتي الأفاضل، الذين علموني أن العلم رسالة سامية وأن النجاح ثمرة الاجتهاد والمثابرة. إلى أصدقائي وزملائي الذين رافقوني في مسيرتي الجامعية وشاركوا معي لحظات التعب والنجاح.

إلى كل من ساندني بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو نصيحة نافعة. أهدي هذا العمل المتواضع عربون وفاء ومحبة وتقدير، وأسأل الله أن يجعله خطوة مباركة في طريق النجاح والتوفيق.

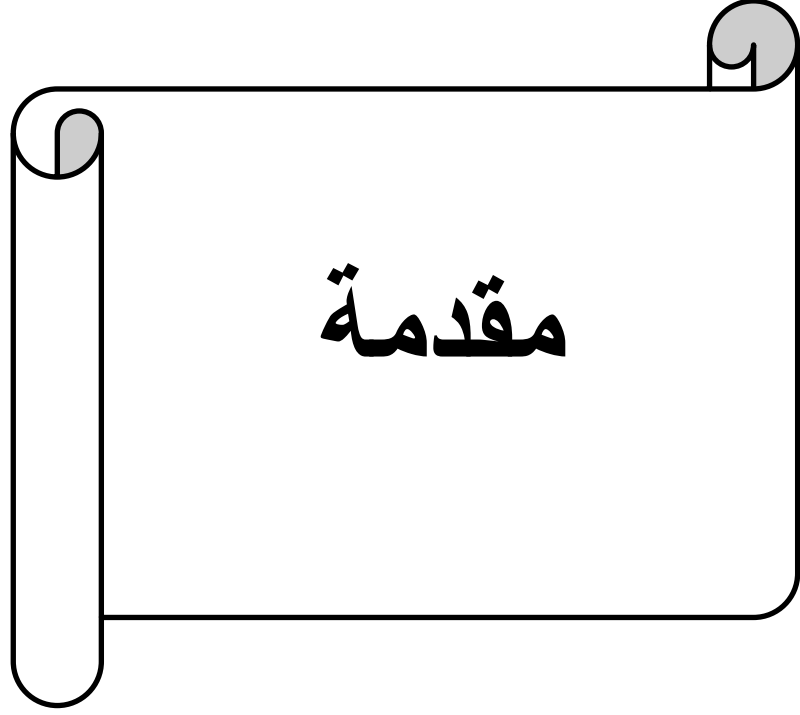
قائمة المختصرات:

ط: طبعة

ص: صفحة

د.س: دون سنة

د.ط: دون طبعة



يعتبر الاستثمار الفلاحي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي، باعتباره أداة فعالة لتطوير القطاع الزراعي وتحسين مردوديته ورفع قدرته على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وقد أصبح الاستثمار الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة يحتل مكانة هامة ضمن السياسات التنموية للدول، نظرا لدوره في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وخلق فرص العمل، وتشجيع التنمية الريفية، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على إيلاء عناية خاصة للقطاع الفلاحي من خلال وضع منظومة قانونية ومؤسسية تهدف إلى تشجيع الاستثمار فيه وتوفير الظروف الملائمة لضمان نجاحه واستمراره.

وقد شهدت السياسة الفلاحية في الجزائر عدة إصلاحات تشريعية وتنظيمية مست مختلف الجوانب المرتبطة بالاستثمار الفلاحي، خاصة ما تعلق بتنظيم العقار الفلاحي، وتحديد أنماط استغلاله، وإنشاء أجهزة إدارية وتقنية تتولى تأطير المستثمرين ومرافقتهم ومراقبة نشاطهم، كما حرص المشرع الجزائري على وضع مجموعة من الآليات القانونية والمؤسسية الكفيلة بتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية،¹ وضمان توجيه الاستثمارات نحو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وذلك من خلال إرساء إطار قانوني ينظم حقوق المستثمرين والتزاماتهم ويحدد مختلف الأجهزة المكلفة بتسيير ومتابعة النشاط الاستثماري الفلاحي.

وفي هذا السياق تبرز أهمية دراسة موضوع "أجهزة الاستثمار الفلاحي في القانون الجزائري" لما له من أهمية بالغة في إبراز مختلف الهيئات والأجهزة القانونية والإدارية التي تضطلع بتنظيم وتأطير الاستثمار الفلاحي، وبيان مدى مساهمتها في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى بلوغها، كما تكتسي الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه هذه الأجهزة في توجيه المستثمرين ومرافقتهم وضمان احترام القواعد القانونية المنظمة للاستثمار الفلاحي.

وانطلاقا من ذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الآتي: كيف نظم المشرع الجزائري أجهزة الاستثمار الفلاحي وما مدى مساهمة هذه الأجهزة في تأطير ومرافقة وتنمية الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

يتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

□ ما المقصود بالاستثمار الفلاحي وما أهم خصائصه وأهدافه؟

□ ما هي العناصر الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار الفلاحي؟

¹ عجة الجيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، من تأميم الملك الخاص إلى خصخصة الملك العام، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص 98.

□ ما هي الأنظمة القانونية المعتمدة لتنظيم الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الاستثمار الفلاحي وبيان خصائصه وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحليل مختلف الأنظمة القانونية المنظمة له في التشريع الجزائري، إضافة إلى التعرف على الأجهزة الإدارية والمؤسسية المكلفة بتسييره ومراقبته ومرافقة المستثمرين الفلاحيين، مع إبراز دورها في تشجيع الاستثمار وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، فضلا عن تقييم مدى فعالية هذه الأجهزة في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة.

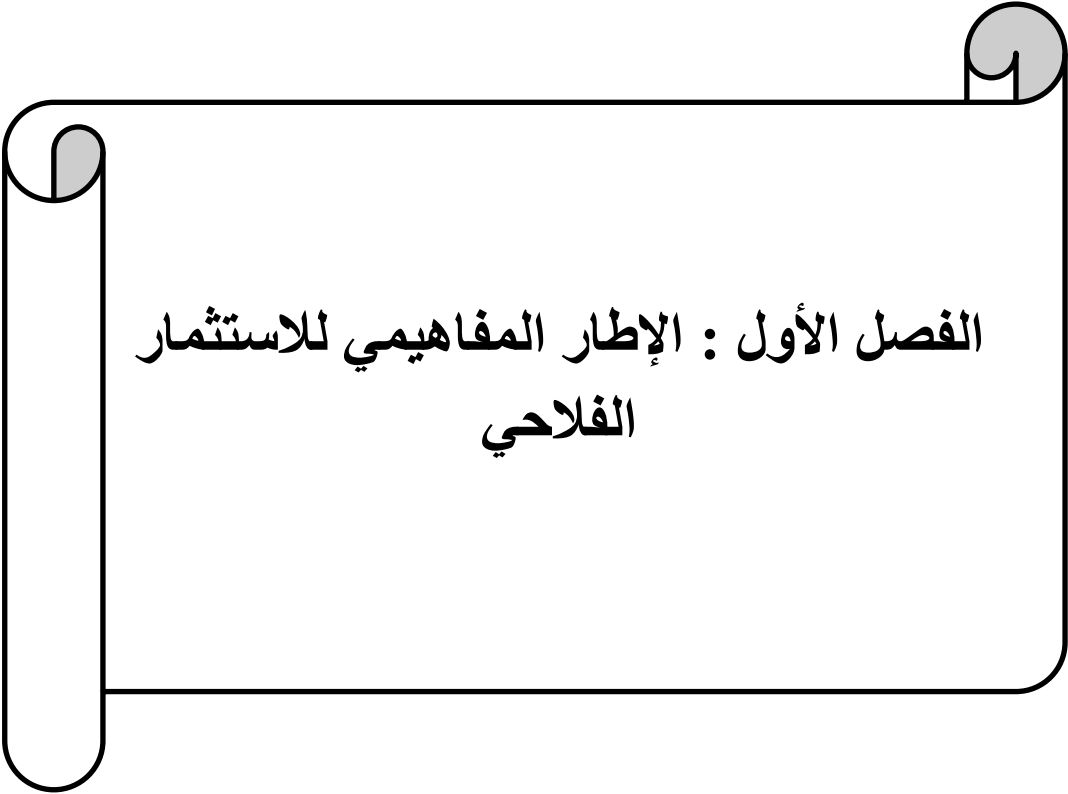
تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا يرتبط بأحد أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في الجزائر، كما تسلط الضوء على مختلف الأجهزة القانونية والمؤسسية التي تشكل الدعامة الأساسية لتطوير الاستثمار الفلاحي

أما أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى اعتبارات ذاتية وموضوعية، فمن الناحية الذاتية يرجع اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في دراسة أحد المواضيع القانونية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والفلاحية والتعرف على مختلف الأجهزة المكلفة بتسيير الاستثمار الفلاحي، أما من الناحية الموضوعية فتتمثل في الأهمية المتزايدة التي أصبح يحظى بها الاستثمار الفلاحي في السياسات الاقتصادية للدولة، والدور المحوري الذي تؤديه الأجهزة القانونية والمؤسسية في تنظيمه وتأطيره وضمان نجاحه، إضافة إلى الحاجة إلى إبراز مختلف الآليات المعتمدة لتشجيع الاستثمار وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باعتبارهما المنهج الأنسب لمعالجة موضوع البحث، حيث تم من خلالهما وصف مختلف المفاهيم القانونية المرتبطة بالاستثمار الفلاحي وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة له.

قد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين، تناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الاستثمار الفلاحي وأجهزته القانونية من خلال بيان مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه وأهدافه وعناصره والوزارة الوصية عليه، كما تناول المبحث الثاني الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الفلاحي من خلال دراسة الأنظمة القانونية المعتمدة في هذا المجال سواء في إطار عقد الامتياز أو الملكية الخاصة، إضافة إلى التطرق إلى التأطير التنظيمي للمستثمر الفلاحي من خلال إعداد فهرس المستثمرات الفلاحية وإجراءات التسجيل ومضمون بطاقة المستثمرات الفلاحية. أما **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة الآليات القانونية والمؤسسية للاستثمار الفلاحي في الجزائر، حيث تناول المبحث الأول الأجهزة الإدارية المكلفة بتسيير الاستثمار الفلاحي من خلال دراسة الهيئات المركزية المشرفة على القطاع والهيئات المكلفة بتسيير العقار الفلاحي التابع للدولة، بينما تناول

المبحث الثاني الأجهزة الرقابية والداعمة للاستثمار الفلاحي من خلال إبراز أجهزة الرقابة الإدارية والتقنية والمالية وكذا هيئات الدعم المالي وأجهزة المرافقة التقنية والتأطير الفلاحي.



الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما يساهم به في توفير الأمن الغذائي وخلق مناصب الشغل وتحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، لذلك حرص المشرع الجزائري على وضع منظومة قانونية وتنظيمية تهدف إلى تأطير هذا المجال وضمان استغلال الأراضي الفلاحية بطريقة عقلانية ومنظمة، كما عمل على إنشاء مجموعة من الأجهزة والآليات القانونية التي تتولى تنظيم النشاط الفلاحي ومرافقة المستثمرين وتسهيل مختلف الإجراءات المرتبطة بالاستثمار في القطاع الفلاحي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر والتوجه نحو تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي جعل الاستثمار الفلاحي يحظى بعناية خاصة من خلال القوانين والتنظيمات المختلفة التي تحدد مفهومه وخصائصه وأهدافه وكذا مختلف الأنظمة القانونية التي يخضع لها المستثمر الفلاحي.

ومن أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بأجهزة الاستثمار الفلاحي في القانون الجزائري، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى **المبحث الأول** المعنون بـ **ماهية الاستثمار الفلاحي** وأجهزته القانونية، ثم **المبحث الثاني** المتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الفلاحي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الفلاحي وأجهزته القانونية

يحظى الاستثمار الفلاحي في الجزائر بأهمية كبيرة باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان الأمن الغذائي، لذلك اهتم المشرع الجزائري بتحديد مفهومه وبيان خصائصه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كما عمل على تنظيم مختلف العناصر المرتبطة به وتحديد الجهات المشرفة على القطاع الفلاحي من أجل ضمان حسن تسييره ومرافقة المستثمرين الفلاحيين. ومن أجل دراسة ذلك سيتم التطرق في **المطلب الأول** إلى مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه، ثم **المطلب الثاني** المتعلق بعناصر الاستثمار الفلاحي والوزارة الوصية عليه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه

يعد تحديد مفهوم الاستثمار الفلاحي وبيان خصائصه من المسائل الأساسية لفهم طبيعة هذا النشاط والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في التشريع الجزائري، لذلك سيتم التطرق في الفرع الأول إلى تعريف الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري، ثم الفرع الثاني المتعلق بخصائص الاستثمار الفلاحي وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري

إن الاستثمار الفلاحي من أهم الأنشطة الاقتصادية التي حظيت باهتمام المشرع الجزائري، بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يرتبط بشكل مباشر بتوفير الغذاء، وخلق مناصب الشغل، وتنمية المناطق الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي الوطني،¹ لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي وضمان استغلال الأراضي الفلاحية بصورة عقلانية ومنتجة، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ويقصد بالاستثمار الفلاحي مختلف العمليات والأنشطة التي يقوم بها المستثمر من أجل استغلال الأراضي الفلاحية والموارد الزراعية استغلالا اقتصاديا منظما، وذلك من خلال توظيف رؤوس الأموال، واستعمال الوسائل التقنية والبشرية، وتوفير المعدات والتجهيزات الضرورية بغرض تحقيق إنتاج فلاحي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني،² كما يشمل الاستثمار الفلاحي كل الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاج النباتي والحيواني، وتطوير أساليب الاستغلال الزراعي، والرفع من مردودية الأراضي الفلاحية.

وقد حرص المشرع الجزائري على تنظيم هذا النوع من الاستثمار من خلال جملة من النصوص القانونية، وعلى رأسها القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، الذي وضع المبادئ العامة المتعلقة بالسياسة الفلاحية الوطنية، وحدد أهداف الاستثمار الفلاحي والمتمثلة أساسا في تثمين الموارد الفلاحية، وحماية الأراضي الزراعية، وتشجيع الإنتاج الوطني، وتحقيق التنمية الريفية المستدامة. كما نص القانون رقم 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة على منح المستثمر حق استغلال الأراضي الفلاحية في إطار عقد الامتياز³، بما يسمح بتوسيع النشاط الفلاحي وتشجيع المبادرات الاستثمارية في هذا القطاع.

¹ إبراهيم رشيد، الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين النص والتطبيق، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2019، ص 104.

² عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص 178.

³ بلحاج جيلالي، النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية وفقا لأحكام القانون 10-03 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 5، العدد 1، 2019، ص 258.

ومن الناحية الفقهية، عرّف بعض الباحثين الاستثمار الفلاحي بأنه نشاط اقتصادي يقوم على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية في المجال الزراعي قصد تحقيق عائد اقتصادي وتنموي، وذلك من خلال استخدام وسائل الإنتاج الحديثة والتقنيات الزراعية المتطورة، كما اعتبره جانب آخر من الفقه وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، لأنه لا يقتصر على تحقيق الربح فقط، وإنما يهدف أيضا إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للسكان في المناطق الريفية.¹

أما من الناحية الاقتصادية، فإن: "الاستثمار الفلاحي يمثل عملية توظيف لرؤوس الأموال في المشاريع الزراعية المختلفة، سواء تعلق الأمر بالإنتاج النباتي أو الحيواني أو الصناعات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني"²، ويقوم هذا الاستثمار على مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الأرض الفلاحية باعتبارها العنصر الجوهري في العملية الإنتاجية، إضافة إلى رأس المال، واليد العاملة، والتجهيزات والآلات الزراعية، وكذا الخبرة والتقنيات الحديثة المستعملة في تحسين الإنتاج.

إن الاستثمار الفلاحي يشكل أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من دور في استغلال الثروات الطبيعية، وتحقيق الاكتفاء الغذائي، ورفع مستوى الإنتاج الوطني، الأمر الذي جعله يحظى بعناية كبيرة من قبل المشرع الجزائري من خلال مختلف القوانين والتنظيمات التي توطر هذا القطاع الحيوي.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي وأهدافه

يتميز الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعته الاقتصادية والقانونية، كما يرتبط بتحقيق أهداف استراتيجية تهدف إلى تطوير الإنتاج الفلاحي وضمان الأمن الغذائي ودعم التنمية الريفية.

أولا: خصائص الاستثمار الفلاحي

¹ بلحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 258.

² بن رقية بن يوسف، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط1، الجزائر، 2001، ص 168.

يتميز الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص التي تجعله نشاطا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، تختلف عن باقي أنواع الاستثمارات الأخرى، نظرا لارتباطه الوثيق بعوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية متداخلة، مما يمنحه طابعا مميزا في مجال التنمية الاقتصادية.

1-الارتباط بالعوامل الطبيعية:

يرتبط الاستثمار الفلاحي بشكل مباشر بالظروف الطبيعية والمناخية، مثل الأمطار، درجة الحرارة، ونوعية التربة، وهي عناصر لا يمكن التحكم فيها بشكل كامل. هذا الارتباط يجعل النشاط الفلاحي عرضة للتقلبات، ويؤثر بشكل مباشر على حجم الإنتاج وجودته.¹

2-الطابع البيولوجي للإنتاج:

يقوم الاستثمار الفلاحي على عمليات بيولوجية حية، تتمثل في نمو النباتات وتربية الحيوانات، وهي عمليات تحتاج إلى فترات زمنية محددة حتى تكتمل. هذا الطابع البيولوجي يجعل الدورة الإنتاجية غير سريعة مقارنة بالأنشطة الصناعية أو التجارية.

3-ارتباطه بالدورة الزمنية:

يتسم النشاط الفلاحي بارتباطه بدورات إنتاجية موسمية، تختلف حسب نوع النشاط الزراعي أو الحيواني، حيث تمر العملية الإنتاجية بمراحل متعددة تبدأ بالتحضير وتنتهي بالحصاد أو الإنتاج النهائي، مما يفرض تخطيطا دقيقا على المدى المتوسط والطويل.²

4-تعدد عناصر الإنتاج:

يعتمد الاستثمار الفلاحي على تداخل عدة عناصر إنتاجية، تشمل الأرض، رأس المال، العمل، والتكنولوجيا الحديثة. هذا التعدد يجعل نجاح المشروع الفلاحي مرتبطا بمدى تكامل هذه العناصر وحسن تسييرها.

5-المخاطر المرتفعة:

يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر، سواء كانت طبيعية مثل الجفاف والفيضانات، أو اقتصادية مثل تقلب الأسعار في السوق. هذا ما يستوجب وجود سياسات دعم ومراقبة من الدولة لحماية المستثمرين.

¹ شريط الطيب، محاضرات في القانون الفلاحي والعقار الزراعي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020، ص 55.

² شريط الطيب، المرجع السابق، ص 61.

6-ارتباطه بالأمن الغذائي:

يكتسي الاستثمار الفلاحي بعدا استراتيجيا لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي، إذ يساهم في توفير المواد الغذائية للسكان وتقليص التبعية للأسواق الخارجية، مما يجعله قطاعا حساسا في السياسات الاقتصادية للدولة.

7-الطابع الريفي والاجتماعي:

يمارس الاستثمار الفلاحي غالبا في المناطق الريفية، مما يجعله مرتبطا بتحسين الظروف الاجتماعية للسكان الريفيين، من خلال توفير فرص عمل، والحد من البطالة، وتحقيق الاستقرار في الأرياف.

8-الحاجة إلى دعم ومرافقة الدولة:

نظرا لطبيعته الخاصة، يحتاج الاستثمار الفلاحي إلى دعم مستمر من الدولة من خلال التمويل، الإرشاد التقني، والتشريعات المنظمة، بهدف ضمان استمرارية النشاط وتحقيق مردودية أفضل.¹

يتبين من خلال دراسة خصائص الاستثمار الفلاحي أنه نشاط اقتصادي مركب تحكمه عوامل طبيعية وبيولوجية وتنظيمية متداخلة، مما يجعله مختلفا عن باقي مجالات الاستثمار الأخرى، فارتباطه المباشر بالمناخ والدورات الإنتاجية، إلى جانب تعدد عناصره وتنوع مخاطره، يفرض ضرورة اعتماد أساليب تسيير دقيقة تقوم على التخطيط والتحديث المستمر.

ثانيا: أهداف الاستثمار الفلاحي

تتجلى أهداف الاستثمار الفلاحي فيما يلي:²

-

تحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال تفعيل إنتاج الفلاحي وتقليص الاعتماد على الاستيراد، بما يضمن استقرار السد وقالداخليوتوفير المواد الأساسية بشكل مستمر.

¹ شريط الطيب، المرجع السابق، ص 63.

² حمدي محمد الصغير، القانون العقاري الجزائري، دار بلقيس، ط3، الجزائر، 2018، ص 210.

- تحسين المردودية الزراعية والحيوانية عبر اعتماد تقنيات حديثة وأساليب إنتاج متطورة تسمح بزيادة الكمية وتحسين الجودة.

- تهيئة الموارد الطبيعية الفلاحية، خاصة الأراضي والمياه، من خلال استغلال العقلاني لضمان استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة.

- دعم التنمية الاقتصادية الوطنية عبر تنويع مصادر الدخل وإيجاد قطاعات جديدة، وتعزيز مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

- خلق مناصب شغل جديدة في الوسط الريف، مما يساهم في تقليل البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان المحليين.

- تنمية المناطق الريفية وتحقيق التوازن الجهوي من خلال تشجيع الاستثمار خارج المدن الكبرى وتحسين البنية التحتية الفلاحية.

- تشجيع الاستقرار في الأرياف والحد من الهجرة نحو المدن عبر توفير فرص اقتصادية ومعيشية مناسبة.

- تطوير الصادرات الفلاحية وفتح آفاق جديدة للأسواق الخارجية، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.¹

- دعم الأمن الاقتصادي للدولة من خلال تقليل التبعية للخارج في مجال المواد الغذائية الأساسية.

- تشجيع الابتكار في المجال الفلاحي عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في أساليب الإنتاج والتسيير.

- تحسين مستوى معيشة الفلاحين والمستثمرين من خلال رفع الدخل وتحسين مردودية أفضل للمشاريع الفلاحية.

يتضح من خلال تحليل أهداف الاستثمار الفلاحي أنه لا يقتصر على البعد الإنتاجي فقط، بل يشكل منظومة متكاملة تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للدولة.

المطلب الثاني: عناصر الاستثمار الفلاحي والوزارة الوصية عليه

يقوم الاستثمار الفلاحي على مجموعة من العناصر الأساسية التي تساهم في تنظيم النشاط الفلاحي وضمان فعاليته، كما يخضع لإشراف وزارة مختصة تتولى تسيير القطاع ومتابعته،

¹ حمدي محمد الصغير، المرجع السابق، ص 218.

وعليه سيتم دراسة عناصر الاستثمار الفلاحي في الفرع الأول، ثم الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: عناصر الاستثمار الفلاحي

تمثل عناصر الاستثمار الفلاحي الأساس الذي يقوم عليه النشاط الفلاحي، حيث يقوم هذا النوع من الاستثمار على جملة من المقومات المتكاملة التي تسمح بتجسيد العملية الإنتاجية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاع الفلاحي، ويتصدر هذه العناصر عنصر الاستثمار باعتباره الإطار الذي يحدد طبيعة النشاط وغاياته إضافة إلى عنصر المستغل الفلاحي وعنصر التمويل الذي يشكل الدعامة المالية الضرورية لضمان استمرارية النشاط وتطويره.

أولاً: عنصر الاستثمار

يقصد بالاستثمار، طبقاً لأحكام القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار¹، كل عملية تتضمن اقتناء أصول في إطار إنشاء نشاطات جديدة أو توسيع الإنتاج أو إعادة التأهيل، كما يشمل المساهمات في رأسمال الشركات². ومن الناحية الاقتصادية، يعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في النشاط الإنتاجي سواء بطريقة مباشرة من خلال شراء الآلات والمواد الأولية، أو بطريقة غير مباشرة عبر اقتناء الأسهم والسندات، بهدف تحقيق عائد اقتصادي أو مردود مالي³. أما الاستثمار الفلاحي فيتمثل في كل نشاط منظم يهدف إلى استغلال الموارد والإمكانات المتاحة في المجال الفلاحي من أجل تحقيق إنتاج ذي قيمة اقتصادية، وذلك عبر توظيف مختلف عناصر الإنتاج من أرض ويد عاملة ووسائل تقنية ورأسمال⁴، بما يسمح برفع المردودية وتحقيق الأمن الغذائي، مع إمكانية توجيه الفائض نحو التسويق أو التصدير.

ثانياً: عنصر المستغل الفلاحي

جاء في مضمون المادة 04 من القانون رقم 03-10 أن عقد الامتياز يمنح للشخص الطبيعي من الجنسية الجزائرية حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة ضمن إطار منظم قانونياً، يهدف إلى تثمين العقار الفلاحي واستغلاله استغلالاً عقلانياً ينسجم مع

¹ القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 08 لسنة 2016.
² إدريس الكراوي، عبد العزيز النويضي، الاقتصاد المغربي: نموذج الفلاحة والاستثمار الأجنبي، دار توبقال، بدون بلد النشر، 1998، ص 11.

³ بلقاسم محمد، بهلول حسن، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 13.
⁴ المادة 04 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة (ملغى)، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024.

متطلبات التنمية الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية في المجال الفلاحي.¹

ويعكس هذا التنظيم تحولا في مفهوم النشاط الفلاحي، حيث انتقل من نمط الاستغلال التقليدي القائم على الاكتفاء الذاتي إلى نمط حديث يركز على الإنتاج الموجه للسوق، مع إشراك الفلاح في الدورة الاقتصادية بصفته فاعلا منتجا يساهم في رفع المردودية وتطوير القطاع الفلاحي، بما يحقق الأهداف العامة للدولة في المجال التنموي.²

كما نصت المادة 47 من القانون رقم 16-08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي على أن الفلاح هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا بصفة دائمة ومنظمة، يستفيد من عائدات النشاط ويتحمل نتائجه، سواء كانت أرباحا أو خسائر، مع إخضاع هذا النشاط لقواعد قانونية وتنظيمية تهدف إلى ضمان استقرار الاستثمار الفلاحي وتحسين فعاليته.³

يترتب عن ذلك أن المستغل الفلاحي أصبح عنصرا مهما في العملية الإنتاجية، يتولى تسيير الموارد وتوجيهها وفق أسس اقتصادية حديثة، مع تحمل مسؤولية تحقيق التوازن بين الاستغلال العقلاني للأرض وتحقيق الإنتاجية المطلوبة، في إطار يحقق التنمية المستدامة للقطاع الفلاحي.

ثالثا: عنصر التمويل

يقصد بالتمويل توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز عمليات الاستثمار، من خلال توجيه الأموال نحو إنشاء المشاريع الإنتاجية وتكوين رأس المال الثابت، بما يسمح بزيادة الإنتاج وتحسين مردودية النشاط الفلاحي من حيث الكمية والنوعية،⁴ ويعد هذا العنصر من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار الفلاحي بوصفه نشاطا اقتصاديا إنتاجيا.

ويأخذ التمويل في المجال الفلاحي أشكالا متعددة، فقد يكون في صورة مساهمات خاصة من المستثمر الفلاحي، أو في شكل دعم مؤسساتي تقدمه الدولة عبر آليات موجهة لتشجيع الاستثمار الفلاحي وتحفيز الفلاحين على تطوير نشاطهم، بما ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية في دعم الأمن الغذائي وتنمية القطاع الفلاحي.⁵

كما حرصت الدولة على إنشاء آليات تمويلية متخصصة موجهة للقطاع الفلاحي، من خلال وضع صناديق وبرامج لدعم الاستثمار الفلاحي، وتسهيل الحصول على القروض الموجهة

¹ عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص 179.

² Le renouveau agricole et rural en marché : revue et perspectives, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, mai 2012, p. 43.

³ بلحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 260.

⁴ طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

⁵ فوزية غريب، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 317.

لتمويل المشاريع الزراعية، إضافة إلى توفير مرافقة مالية وتقنية عبر مؤسسات مالية مختصة، بهدف ضمان استمرارية النشاط وتحسين فعاليته.¹

وفي هذا الإطار تم تعزيز التعاون بين مختلف الهيئات المالية والبنوك المختصة بالقطاع الفلاحي، قصد تمكين المستثمرين من الاستفادة من القروض الموجهة، وتخفيف الأعباء المالية المرتبطة بإنجاز المشاريع، بما يساهم في تطوير الاستثمار الفلاحي وتحقيق تنمية ريفية مستدامة.

الفرع الثاني: الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي

تمثل الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي في الجزائر الهيئة المركزية المكلفة بوضع السياسات العامة وتنظيم وتوجيه النشاط الفلاحي، باعتبار هذا القطاع أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي والتنمية الريفية. وتضطلع هذه الوزارة بدور محوري في رسم الخطط التنموية وتطبيق البرامج الحكومية المتعلقة بتطوير الإنتاج الفلاحي وتحسين مردوديته.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للوزارة في السهر على تنفيذ السياسة الفلاحية للدولة،² من خلال إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي، وتحديد الأولويات الإنتاجية حسب احتياجات السوق الوطنية، إضافة إلى متابعة تنفيذ البرامج التنموية في مختلف المناطق الفلاحية. كما تعمل على ضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي الفلاحية والمياه.

ومن الناحية التنظيمية، تعتمد الوزارة الوصية على هيكل إداري مركزي وجهوي ومحلي، حيث تتولى الإدارة المركزية وضع السياسات والتشريعات، في حين تتكفل المصالح الجهوية والمحلية بتطبيق هذه السياسات ميدانيا ومتابعة المشاريع الفلاحية على مستوى الولايات والبلديات،³ هذا التنظيم يسمح بتحقيق فعالية أكبر في تسيير القطاع الفلاحي وضمان وصول الدعم إلى الفلاحين والمستثمرين.

كما تلعب الوزارة دورا أساسيا في تأطير الاستثمار الفلاحي، من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم استغلال الأراضي الفلاحية، خاصة في إطار عقود الامتياز، إضافة إلى الإشراف على عمليات توزيع الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، بما يضمن استغلالا عقلانيا وفعالا لهذه الموارد، وتعمل كذلك على تشجيع الاستثمار الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الفلاحي.

¹ فوزية غريب، المرجع السابق، ص 317.

² بن صاري عبد الرحمان، العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، دار هومة، ط2، الجزائر، 2014، ص 145.

³ بن صاري عبد الرحمان، المرجع، ص 152.

ومن بين المهام الجوهرية للوزارة أيضا دعم الفلاحين والمستثمرين من خلال برامج الإرشاد الفلاحي والتكوين التقني، حيث تسهر على نقل المعارف الحديثة في مجال الزراعة، واستخدام التقنيات المتطورة، وتحسين أساليب الإنتاج،¹ كما تعمل على مرافقة المشاريع الفلاحية من خلال أجهزة الدعم والتمويل بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية.

وتساهم الوزارة كذلك في ضمان الأمن الغذائي الوطني من خلال تنظيم الإنتاج الفلاحي وتوجيهه نحو تلبية حاجيات السوق الداخلية، مع العمل على تقليص التبعية الغذائية للخارج، كما تشرف على برامج التنمية الريفية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية، وتشجيع الاستقرار في الأرياف، والحد من النزوح نحو المدن.²

وفي إطار التوجهات الحديثة للدولة، أصبحت الوزارة الوصية تعتمد على سياسة تنمية تقوم على الرقمنة وتحديث القطاع الفلاحي، من خلال إدخال أنظمة المعلومات الفلاحية، وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالإنتاج والأراضي، بما يسمح بتحسين اتخاذ القرار وتقييم السياسات العمومية بشكل أكثر دقة وفعالية.

كما تعمل الوزارة على التنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الموارد المائية ووزارة المالية ووزارة التجارة، بهدف ضمان انسجام السياسات العمومية المتعلقة بالقطاع الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بتوفير المياه، وتسهيل الاستثمار، وتنظيم تسويق المنتجات الفلاحية.³

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي تمثل جهازا مركزيا في المنظومة الاقتصادية الوطنية، حيث لا يقتصر دورها على التنظيم الإداري فقط، بل يمتد إلى التخطيط الاستراتيجي والتوجيه الاقتصادي والمرافقة الميدانية، بما يجعلها فاعلا رئيسيا في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الفلاحي

سعى المشرع الجزائري إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى تنظيم الاستثمار الفلاحي وضمان استقرار المعاملات المرتبطة به، وذلك من خلال تحديد الأنظمة القانونية التي يخضع لها المستثمر الفلاحي، بالإضافة إلى وضع آليات تنظيمية خاصة بإعداد فهرس المستثمرات الفلاحية وتحديد إجراءات التسجيل ومضمون البطاقات الخاصة بها،⁴ بما يضمن ضبط النشاط الفلاحي ومتابعته قانونيا وإداريا. وعليه سيتم تناول **المطلب الأول** المتعلق

¹ لعقاب لخضر، محاضرات في القانون الفلاحي الجزائري، كلية الحقوق، جامعة الوادي، 2022، ص 18-21.

² لعقاب لخضر، المرجع السابق، ص 23.

³ لعقاب لخضر، المرجع السابق، ص 25.

⁴ عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص 183.

بالأنظمة القانونية للاستثمار الفلاحي، ثم **المطلب الثاني** الخاص بالتأطير التنظيمي للمستثمر الفلاحي.

المطلب الأول: الأنظمة القانونية للاستثمار الفلاحي

أخضع المشرع الجزائري الاستثمار الفلاحي لعدة أنظمة قانونية تختلف بحسب طبيعة استغلال الأراضي الفلاحية والحقوق الممنوحة للمستثمر، لذلك سيتم تناول الاستثمار الفلاحي وفقا لعقد الامتياز في الفرع الأول، ثم الاستثمار الفلاحي في إطار الملكية الخاصة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الاستثمار الفلاحي وفقا لعقد الامتياز

تعتبر دراستنا نظاما للاستثمار الفلاحي إطار عقد الامتياز من أهم المباحث القانونية المرتبطة بتسيير العقار الفلاحي جزائري، خاصة بعد التحولات التي منحت أساليب استغلال لأراضي التابعة للأحكام الخاصة للدولة، وقد جاء هذا النظام ليحوض آليات سابقة لم تحقق فعاليتها المطلوبة، مع إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمستثمر الفلاحي بما يضمن استغلالا عقلانيا ومستداما للموارد الفلاحية. وفي هذا السياق، يبرز الإطار القانوني الجديد كآلية تهدف إلى دعم الاستثمار وتحقيق التنمية الفلاحية.

أولاً: شكلا للاستثمار الفلاحي - التراجع عن فكرة العمل الجماعي -

عرفنا السياسة التشريعية المتعلقة بالأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة لتحول أهمها مع صدور القانون رقم 10-

03، حيث اتجه المشرع إلى إعادة تنظيم طرقات استغلال العقار الفلاحي بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الفلاحي،¹ وقد تجسد هذا التحول أساسا في اعتماد نظاما لامتياز كآلية قانونية جديدة لاستغلال لأراضي الفلاحية بدلا من نظام الحقا لانتفاع الدائم الذي كان معمولا به بموجب القانون رقم 87-19.

يقوم عقد الامتياز على منح المستثمر الفلاحي حقا لاستغلال لأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة لمدة محددة ووفق شروط تنظيمية معينة، مع احتفاظ الدولة بملكية العقار الفلاحي، ويهدف هذا النظام إلى تحديد قياس استغلال أكثر فعالية للأراضي الفلاحية وضمان مردودية اقتصادية أفضل، من خلال تشجيع المستثمر على تطوير نشاطهما الفلاحي وتحسين الإنتاج.²

من أهم التحولات التي جاء بها القانون رقم 10-03 التراجع عن فكرة العمل الجماعي الإجباري داخل المستثمر الفلاحي، بعدما أثبتت التطبيقات العملية محدودية فعاليتها وكثرة النزاعات التي كانت تنشأ بين أعضاء المستثمرات الجماعية، الأمر الذي أثر سلبا على استقرار النشاط الفلاحي

¹ المادة 19 من القانون 10-03 السابق ذكره.

² المادة 09 الفقرة 01 من القانون رقم 87-19 المتعلق بكيفية استغلال الأراضي الفلاحية.

ومردوديته، ولهذا اتجه المشرع إلى التكرير بمبدأ الاستغلال الفردي ومنح كل مستثمر عقداً امتيازاً مستقلاً باسمه، بم
إسماحه بحرية أكبر في التسيير والاستثمار.¹

كما حافظ المشرع على نفس الأشخاص الذين كانوا يستغلون الأرض الفلاحية في ظل القانون رقم 87-
19، غير أنه غير الإطار القانوني الذي يحكم هذا الاستغلال، حيث انتقل من حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز، مع الإيد
قاء على إمكانية استمرار المستثمرات الجماعية منتفزة الشرط القانوني اللازمة.²

قدم القانون للمستثمر الفلاحي إمكانية الخروج من حالة الشروع، سواء بالتنازل لعنصرتها أو بتكوين مستثمر ف
لاحية فردية، شريطة الحفاظ على النجاعة الاقتصادية للعقار الفلاحي وعدم الإضرار بالمردودية الإنتاجية،
ويعكس هذا التوجه غلبة المشرع في منح مرونه أكبر للمستثمرين وتشجيع المبادر الفردية في المجال الفلاحي.

كما سمح المشرع بتجميع القطع الأرضية التابعة لمستثمرات مختلفة من أجل تكوين مستثمر فلاحية ذات مساحة
وسع، بما يسهل تحسين استغلال الأرض وضوئاً تسهيلات استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في الإنتاج الفلاحي.³

يظهر من خلال هذا الأحكام أن المشرع عالج أثاراً يحاول من خلالها النظام امتياز إرساء توازن بين حماية الملكية العم
ومية للعقار الفلاحي وتشجيع الاستثمار المنتج، وذلك عبر منح المستثمرين حقوقاً أو سعياً لاستغلال التسيير،
مع إخضاعهم في الوقت نفسه لالتزامات قانونية تهدف إلى ضمان الاستغلال العقلاني للأرض الفلاحية وتحقيق أهداف
التنمية الزراعية.

ثانياً: النتائج المترتبة على قيام الاستثمار الفلاحي

طبقاً لأحكام المادة 13 من القانون رقم 87-19، فإن المشرع كان ينظر إلى إطار الاستغلال
الفلاحي في صورته الجماعية على أساس أنه يخضع لأحكام الشركة المدنية، وهو ما يعني
إخضاعه من حيث المبدأ لأحكام القانون المدني، لا سيما المادة 416 منه، ما دام لا يوجد
تعارض مع القواعد الخاصة المنظمة للنشاط الفلاحي،⁴ وينعكس هذا التوجه على طبيعة
الاستثمار الفلاحي من حيث التكيف القانوني والآثار المترتبة عنه.

ويتربط عن هذا التنظيم إثارة إشكال جوهري يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للاستثمار
الفلاحي، خاصة في ظل غياب تحديد دقيق لمركزه القانوني في بعض الحالات، الأمر الذي

¹ محضر مداوالات المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات المؤرخة في 2010/07/21، العدد 159، 2010، ص 04.

² بلحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 262.

³ بلحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 262.

⁴ المادة 13 والمادة 416 من القانون 87-19، السابق ذكره.

ينعكس على مدى إمكانية تمتعه بالشخصية المعنوية، وعلى نطاق الأهلية القانونية في ممارسة الحقوق والالتزامات.

وطبقاً لأحكام المادة 20 من القانون رقم 10-03، فإن الاستثمار الفلاحي يخول لصاحبه أهلية كاملة للاشتراط والمقاضاة والتعاقد وفقاً لأحكام القانون المدني،¹ غير أن الصياغة العامة للنص دون تمييز بين أنماط الاستغلال تجعل تحديد نطاق هذه الأهلية محل إشكال من الناحية القانونية.

وبالرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني، فإن الأهلية القانونية لا تثبت إلا للشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي طبقاً للمواد 40 و50، في حين أن الشخصية المعنوية لا يمكن اكتسابها إلا بنص قانوني صريح طبقاً للمادة 49، وهو ما يطرح صعوبة في تكييف الاستثمار الفلاحي في الحالات التي يغيب فيها هذا الاعتراف الصريح.²

وبناء على ذلك، فإن غياب الإطار القانوني الواضح للشخصية المعنوية يفرز وضعين محتملين، إما ممارسة الاستثمار الفلاحي في إطار شيوع مع تعيين ممثل قانوني للتعامل مع الإدارة والغير، أو اللجوء إلى إطار تنظيمي تعاوني يسمح باكتساب الشخصية المعنوية والتمتع بالأهلية القانونية بشكل كامل.

كما أن تسيير الاستثمار الفلاحي يختلف بحسب طبيعته، حيث يتم بشكل مباشر في الحالة الفردية من طرف المستثمر نفسه، بينما يقوم في الحالة الجماعية على اتفاق داخلي يحدد أساليب التسيير وتوزيع المهام والمداخل، مع بقاء هذا النشاط خاضعاً لرقابة إدارية تهدف إلى ضمان احترام الالتزامات المنصوص عليها في دفتر الشروط،³ بما يحقق التوازن بين حرية الاستثمار ومتطلبات التنظيم والرقابة.

الفرع الثاني: الاستثمار الفلاحي في إطار الملكية الخاصة

يشكل الاستثمار الفلاحي في إطار الملكية الخاصة أحد النماذج القانونية التي تقوم على الاعتراف بملكية الأفراد أو الأشخاص الاعتباريين للعقار الفلاحي، مع منحهم صلاحية استغلاله وتوظيفه في النشاط الإنتاجي الفلاحي وفق ضوابط يحددها التشريع، ويتميز هذا الإطار بكونه يقوم على مركز قانوني مستقر نسبياً، حيث ترتبط الملكية بحقوق مباشرة تمكن صاحبها من إدارة الأرض والتصرف فيها بما يحقق عائداً اقتصادياً دون المساس بالقيود التنظيمية المرتبطة بطبيعة النشاط الفلاحي.

ويستند هذا الشكل من الاستثمار إلى فكرة المبادرة الفردية التي تجعل من المالك فاعلاً مباشراً في العملية الإنتاجية، إذ يتولى بنفسه أو عبر وسائل يختارها تسيير النشاط الفلاحي،

¹ المادة 20 من القانون 10-03 السابق ذكره.

² المواد 40-49-50 من نفس القانون.

³ بلحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 263.

سواء تعلق الأمر بزراعة الأرض أو إدخال تقنيات حديثة أو توسيع نطاق الإنتاج،¹ كما يسمح هذا النموذج بمرونة أكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي، بحكم أن سلطة التسيير لا تنقسمها أطراف متعددة كما هو الحال في أنماط الاستغلال الجماعي.

ومن زاوية أخرى، يفرض هذا النوع من الاستثمار التزاما قانونيا يتمثل في احترام القواعد العامة المنظمة للعقار الفلاحي، لاسيما ما يتعلق بعدم تحويل الوجهة الفلاحية للأرض أو استغلالها خارج الأغراض المقررة قانونا، إضافة إلى الخضوع لرقابة الدولة في ما يخص حماية الأراضي الفلاحية وضمان استدامتها،² وبهذا يصبح الاستثمار الخاص محكوما بتوازن دقيق بين حرية الاستغلال من جهة، ومتطلبات السياسة الفلاحية للدولة من جهة أخرى.

كما يساهم هذا الإطار في دعم الديناميكية الاقتصادية داخل القطاع الفلاحي، من خلال تحفيز الاستثمار الفردي ورفع مستوى الإنتاج، خاصة عندما يقترن بتبني أساليب حديثة في الزراعة واستغلال الموارد، ويؤدي ذلك إلى تعزيز مردودية الأرض الفلاحية وتحقيق نوع من الاستقرار في النشاط الإنتاجي،³ بما يخدم أهداف التنمية الريفية ويحد من ظاهرة ضعف الاستثمار في بعض المناطق.

يمكن اعتبار الاستثمار الفلاحي في إطار الملكية الخاصة صيغة قانونية تجمع بين حماية الحق العيني للمستثمر وتوجيه النشاط الفلاحي نحو تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة، دون أن تفقده طابعه الفردي القائم على الاستقلال في التسيير واتخاذ القرار.

المطلب الثاني: التأطير التنظيمي للمستثمر الفلاحي

اعتمدت السلطات المختصة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى ضبط المستثمرات الفلاحية وتسهيل متابعتها إداريا وقانونيا، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في الفرع الأول إلى إعداد فهرس المستثمرات الفلاحية وإجراءات التسجيل فيها، ثم الفرع الثاني الخاص بمضمون بطاقة المستثمرات الفلاحية.

الفرع الأول: إعداد فهرس المستثمرات الفلاحية وإجراءات التسجيل في المستثمرات الفلاحية

يعد إعداد فهرس الاستثمار الفلاحي من الآليات التنظيمية الحديثة التي اعتمدها المشرع لضبط المجال الفلاحي، حيث يهدف إلى إحصاء وتحديد القدرات الإنتاجية المرتبطة بالاستغلال الفلاحي، بما يسمح بإنشاء قاعدة بيانات دقيقة تسهل عملية التسيير والمتابعة، كما يشكل هذا

¹وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، دليل تطبيق قانون 10-03 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية، منشورات رسمية، الجزائر، 2012، ص 33.

²وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص 35.

³وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص 40.

الفهرس أداة مرجعية تعتمد عليها الهيئات المختصة في ضبط العقار الفلاحي وتوجيهه وفق السياسات العمومية المعتمدة في القطاع.

وقد أسندت مهمة إعداد هذا الفهرس إلى الهيئة الوطنية المختصة بالعقار الفلاحي، اعتماداً على دفاتر الشروط وعقود الامتياز الموثقة والمشهرة قانوناً، حيث يتم تسجيل مختلف الاستثمارات الفلاحية في قاعدة معلومات موحدة، تسمح بمتابعة وضعيتها القانونية والإدارية، وتضمن في الوقت ذاته الشفافية في تسيير الموارد العقارية، مع إمكانية تحيين المعطيات كلما طرأ تغيير على وضعية الاستغلال.¹

وتتم عملية التسجيل وفق إجراءات تنظيمية دقيقة، تبدأ بإشهار دعوة عامة لفائدة المستثمرين الفلاحيين قصد تقديم طلبات التسجيل، عبر مختلف الوسائل الرسمية والإعلامية، بما في ذلك المصالح الفلاحية المحلية والإعلانات العمومية، وذلك بهدف ضمان شمولية الإحصاء وعدم إقصاء أي مستثمر تتوفر فيه الشروط القانونية.

وبعد استكمال عملية التسجيل، يتم منح رقم تعريف خاص بكل استثمار فلاحي، يتكون من مجموعة من الرموز الرقمية والحروف، بما يتيح تصنيفه داخل الفهرس الوطني، كما تسلم شهادة تسجيل خلال آجال محددة، تكون قابلة للتجديد وفق الضوابط التنظيمية،² وهو ما يعزز الطابع الرسمي للاستثمار ويمنحه حجية قانونية في المعاملات الإدارية.

إن فهرسة الاستثمار الفلاحي وإجراءات التسجيل تمثل خطوة أساسية نحو عصرنه تسيير العقار الفلاحي، من خلال الانتقال من التسيير التقليدي إلى نظام معلوماتي منظم، يضمن الفعالية والرقابة ويحسن من مردودية القطاع الفلاحي.

الفرع الثاني: مضمون بطاقة المستثمرات الفلاحية

تعد بطاقة الاستثمار الفلاحي وثيقة تنظيمية تعتمد عليها الإدارة لتأطير النشاط الفلاحي، وتقوم بدور محوري في ضبط وضعية الاستثمار من الناحية القانونية والإدارية والاقتصادية، كما تمثل مرجعاً رسمياً يسمح بمتابعة الاستغلال وتقييم مدى احترام الالتزامات المرتبطة بالعقار الفلاحي، وهو ما يجعلها أداة رقابية وتسييرية في آن واحد.

أولاً: المعطيات التعريفية للاستثمار

تتضمن البطاقة مجموعة من العناصر التي تحدد هوية المستثمر بدقة، حيث تشمل الاسم الكامل أو التسمية الاجتماعية، مع الإشارة إلى الوضع القانوني للمستفيد، إضافة إلى رقم التعريف الوطني أو الجبائي ومكان الإقامة أو المقر الاجتماعي، كما يتم إدراج رقم التسجيل في

¹ بلحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 264.

² بلحاج جيلالي، المرجع السابق، ص 264.

الفهرس الفلاحي ورقم عقد الامتياز أو السند القانوني الذي يثبت حق الاستغلال¹، بما يسمح بربط الاستثمار بمصدره القانوني المباشر وضمان وضوح الوضعية الإدارية له.

ثانيا: البيانات المرتبطة بالعقار محل الاستثمار

يرتكز هذا المحور على وصف شامل للعقار الفلاحي، حيث يتم تحديد الموقع الجغرافي والمساحة والحدود بدقة، إلى جانب طبيعة الأرض من حيث الخصائص الزراعية ومدى ملائمتها للنشاط الفلاحي، كما يتم إدراج المعطيات التقنية المتعلقة بالبنية التحتية المتوفرة مثل أنظمة السقي ووسائل التهئة والتجهيز²، وهو ما يساعد على إبراز الإمكانيات الإنتاجية للعقار وتقييم قدرته على تحقيق مردودية اقتصادية معتبرة.

ثالثا: المؤشرات التنظيمية والاقتصادية للاستغلال

يتعلق هذا الجانب بكيفية تسيير النشاط الفلاحي، حيث يتم تحديد نمط الاستغلال سواء كان فرديا أو في إطار جماعي، مع بيان طبيعة النشاط الفلاحي الممارس داخل الاستثمار، كما تتضمن البطاقة الالتزامات القانونية المفروضة على المستثمر خاصة ما يتعلق باحترام دفتر الشروط وعدم تغيير وجهة الأرض، إضافة إلى بعض المؤشرات المرتبطة بالإنتاج والمردودية³، وهو ما يسمح بمتابعة الأداء الاقتصادي وتقييم فعالية الاستثمار الفلاحي.

يتضح أن بطاقة الاستثمار الفلاحي تشكل أداة تنظيمية شاملة تجمع بين التعريف بالمستثمر وتحديد خصائص العقار وضبط كيفية الاستغلال، بما يضمن رقابة دقيقة ويدعم فعالية تسيير القطاع الفلاحي.

¹ بن يوسف لخضر، التحول من حق الانتفاع إلى نظام الامتياز وأثره على الاستثمار الفلاحي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة البليدة 2، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 157.

² بن يوسف لخضر، المرجع السابق، ص 159.

³ لعور عبد القادر، تسيير العقار الفلاحي في ظل القانون 03-10، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة المسيلة، العدد 6، 2019، ص 233.

**الفصل الثاني : الآليات القانونية
والمؤسسية للاستثمار الفلاحي في
الجزائر**

يتناول هذا الفصل الآليات القانونية والمؤسسية التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم وتسيير الاستثمار الفلاحي في الجزائر، من خلال بيان مختلف الأجهزة الإدارية والرقابية والداعمة التي تتدخل في هذا المجال، باعتبارها أدوات أساسية لضمان حسن استغلال الأراضي الفلاحية وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لدراسة الأجهزة الإدارية المكلفة بتسيير الاستثمار الفلاحي، أما المبحث الثاني فتناول الأجهزة الرقابية والداعمة للاستثمار الفلاحي.

المبحث الأول: الأجهزة الإدارية المكلفة بتسيير الاستثمار الفلاحي

يشكل التنظيم الإداري للاستثمار الفلاحي إطاراً مؤسسياً يهدف إلى ضمان تنفيذ السياسة الفلاحية ومتابعة المشاريع الاستثمارية على المستويين المركزي والمحلي، كما يساهم في تسيير العقار الفلاحي وتوجيه المستثمرين وفق القواعد القانونية المعمول بها، ولتوضيح ذلك تم تخصيص المطلب الأول للهيئات المركزية المشرفة على الاستثمار الفلاحي، بينما خُصص المطلب الثاني للهيئات المكلفة بتسيير العقار الفلاحي التابع للدولة.

المطلب الأول: الهيئات المركزية المشرفة على الاستثمار الفلاحي

تضطلع الهيئات المركزية بدور محوري في رسم التوجهات العامة للاستثمار الفلاحي ومتابعة تنفيذها عبر مختلف الولايات، كما تسهر على التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع لضمان تحقيق التنمية الفلاحية المنشودة¹، ومن أجل الإحاطة بهذه الهيئات سيتم التطرق إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كجهاز مركزي للتوجيه في الفرع الأول، ثم المديريات الولائية للفلاحة ودورها في المتابعة الميدانية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كجهاز مركزي للتوجيه

أولاً: وزارة الفلاحة كجهاز مركزي للتوجيه

تحتل وزارة الفلاحة مكانة محورية ضمن المنظومة الإدارية المكلفة بتسيير قطاع الفلاحة في الجزائر، إذ تمثل الهيئة المركزية التي تتولى إعداد السياسة الفلاحية الوطنية وتوجيهها ومتابعة تنفيذها عبر مختلف المستويات الإدارية، كما تشرف على وضع البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي، وتعمل بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الفلاحية وتحقيق التنمية المستدامة.

1- الإطار القانوني والتنظيمي لوزارة الفلاحة:

أ- الأساس القانوني لإنشاء الوزارة:

تستند وزارة الفلاحة في ممارسة مهامها إلى مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد اختصاصاتها وصلاحياتها وعلاقاتها بمختلف الهيئات التابعة لها، حيث تدخل ضمن تنظيم الجهاز التنفيذي للدولة الذي يخضع لأحكام الدستور والقوانين المنظمة للإدارة العمومية، كما تتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجال الفلاحي من خلال إعداد المخططات والبرامج التي تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحسين مردوديته الاقتصادية والاجتماعية، ويمنحها هذا الإطار القانوني صلاحيات واسعة تسمح لها بالتدخل في مختلف المجالات المرتبطة بالإنتاج النباتي والحيواني والعقار الفلاحي والتنمية الريفية².

تتجسد أهمية هذا الإطار القانوني في كونه يوفر الأساس التنظيمي الذي يمكن الوزارة من أداء مهامها بكفاءة، كما يحدد حدود اختصاصاتها والعلاقة بينها وبين باقي القطاعات الوزارية والهيئات العمومية الأخرى، الأمر الذي يساهم في تحقيق الانسجام بين مختلف السياسات العمومية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي.

¹ حمدي محمد الصغير، المرجع السابق، ص 312.

² قتيحة بوزيدي، "دور الإدارة المحلية في مرافقة الاستثمار الفلاحي في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص 356.

ب- التنظيم الإداري للوزارة:

يعتمد التنظيم الإداري لوزارة الفلاحة على هيكل مركزي يضم عدة مديريات عامة ومديريات تقنية متخصصة، تتولى كل منها جانباً معيناً من النشاط الفلاحي، حيث توجد مديريات مكلفة بالإنتاج النباتي وأخرى بالإنتاج الحيواني ومديريات تعنى بحماية النباتات والصحة الحيوانية والعقار الفلاحي والتنمية الريفية والإحصائيات الفلاحية والتعاون الدولي.¹

يهدف هذا التنظيم إلى توزيع المهام والاختصاصات بصورة تسمح بتحقيق الفعالية في التسيير، كما يساعد على التنسيق بين مختلف المصالح المركزية والمحلية التابعة للوزارة، بما يضمن تنفيذ البرامج الفلاحية الوطنية وفق الأهداف المحددة مسبقاً.

2- دور الوزارة في إعداد السياسة الفلاحية الوطنية:

أ- وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية:

تتولى وزارة الفلاحة إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنمية القطاع الفلاحي، انطلاقاً من دراسة الإمكانيات المتاحة والتحديات التي تواجه النشاط الزراعي في مختلف مناطق البلاد، وتشمل هذه الاستراتيجيات برامج رفع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وترشيد استعمال الموارد الطبيعية وتوسيع المساحات المستصلحة.

كما تعمل الوزارة على إعداد مخططات متوسطة وطويلة المدى تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي وتطوير وسائل الإنتاج وتوفير الظروف الملائمة للمستثمرين والفلاحين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.²

ب- اقتراح التشريعات والتنظيمات الفلاحية:

يمتد دور الوزارة إلى المساهمة في إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع الفلاحي، حيث تقوم بدراسة النقائص المسجلة في الميدان واقتراح الحلول القانونية المناسبة لمعالجتها، كما تشارك في إعداد مشاريع القوانين والمراسيم التنفيذية المرتبطة بالعقار الفلاحي والاستثمار الزراعي والدعم الفلاحي.

¹فتيحة بوزيدي، المرجع السابق، ص 357.

²فتيحة بوزيدي، المرجع السابق، ص 359.

تسمح هذه الصلاحية بمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها القطاع، كما تساعد على تحديث المنظومة القانونية بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الفلاحية والاستثمار المنتج.¹

3- دور الوزارة في توجيه ومتابعة الاستثمار الفلاحي:

أ- توجيه المستثمرين وتسهيل تجسيد المشاريع الفلاحية:

تؤدي وزارة الفلاحة دوراً أساسياً في توجيه الاستثمار الفلاحي من خلال وضع التصورات العامة والبرامج الوطنية التي تحدد الأولويات الاستثمارية في القطاع، حيث تعمل على توجيه المستثمرين نحو الأنشطة التي تتوافق مع احتياجات السوق الوطنية ومتطلبات الأمن الغذائي، كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الشعب الفلاحية بما يضمن تنمية متكاملة للقطاع الزراعي. ويظهر هذا الدور من خلال إعداد الخرائط الفلاحية والدراسات التقنية التي تبين المؤهلات الزراعية لكل منطقة، الأمر الذي يسمح بتوجيه المشاريع نحو المجالات الأكثر مردودية والأكثر انسجاماً مع الخصائص الطبيعية والاقتصادية لكل إقليم.

كما تحرص الوزارة على توفير المعلومات والمعطيات الضرورية للمستثمرين الراغبين في الولوج إلى النشاط الفلاحي، وذلك من خلال نشر الإحصائيات والدراسات الفنية والتقارير الدورية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والموارد المتاحة وفرص الاستثمار، الأمر الذي يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته بناءً على معطيات دقيقة وواقعية². ويساهم هذا التوجيه في الحد من المشاريع غير المدروسة وتشجيع المبادرات الاستثمارية القادرة على تحقيق نتائج إيجابية على المدى المتوسط والبعيد.

تعمل الوزارة كذلك على تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء المشاريع الفلاحية ومرافقة أصحابها خلال مختلف مراحل الإنجاز، سواء تعلق الأمر بالحصول على العقار الفلاحي أو الاستفادة من برامج الدعم أو الحصول على التراخيص الضرورية لممارسة النشاط، وهو ما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على توجيه رؤوس أموالهم نحو القطاع الزراعي.

ب- متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتقييم نتائجها:

لا تنتهي مهمة الوزارة عند منح التوجيهات أو وضع البرامج، بل تمتد إلى متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع من خلال آليات إدارية وتقنية تسمح بتقييم مدى التزام

¹ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2020، ص 121.

²ناصر لباد، المرجع السابق، ص 127.

المستثمرين بالأهداف المحددة، حيث تقوم المصالح المختصة بجمع المعلومات المتعلقة بمراحل الإنجاز والصعوبات المسجلة ونسب التقدم المحققة في كل مشروع.

تكتسي عملية المتابعة أهمية كبيرة لأنها تمكن من الكشف المبكر عن العراقيل التي قد تواجه المستثمرين، سواء كانت ذات طبيعة تقنية أو مالية أو إدارية، مما يسمح باتخاذ التدابير المناسبة لمعالجتها وضمان استمرارية المشاريع، كما تساعد هذه العملية على التأكد من مدى احترام شروط الاستفادة من العقار الفلاحي أو الإعانات العمومية الممنوحة في إطار برامج تشجيع الاستثمار.¹

كذلك تعتمد الوزارة على عمليات التقييم الدوري لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة مسبقاً، حيث يتم تحليل مؤشرات الإنتاج والمردودية وعدد مناصب الشغل المستحدثة وحجم المساحات المستغلة وغيرها من المعايير التي تعكس فعالية الاستثمار الفلاحي. ويسمح هذا التقييم بإعادة توجيه السياسات العمومية عند الحاجة وتحسين البرامج المستقبلية بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الزراعية.

4- دور الوزارة في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة:

أ- حماية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها:

تسعى وزارة الفلاحة إلى تحقيق تنمية فلاحية مستدامة تقوم على التوفيق بين متطلبات الإنتاج الزراعي وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ولذلك تعمل على وضع برامج تهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من مختلف أشكال التدهور والاستغلال غير العقلاني، كما تشجع على اعتماد الممارسات الزراعية الحديثة التي تضمن الحفاظ على خصوبة التربة وتحسين مردوديتها.

تولي الوزارة أهمية خاصة لموضوع الموارد المائية باعتبارها عنصراً حيوياً في النشاط الزراعي، حيث تعمل على ترشيد استعمال المياه من خلال تشجيع تقنيات السقي الحديثة التي تسمح بتقليل نسبة الهدر ورفع كفاءة الاستعمال، إضافة إلى دعم المشاريع التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا في إدارة الموارد المائية، كما تساهم في مكافحة التصحر وانجراف التربة من خلال برامج التشجير وحماية الغطاء النباتي والمحافظة على التوازنات البيئية.²

تشجع الوزارة على استعمال التقنيات الزراعية التي تراعي المعايير البيئية وتحد من الآثار السلبية لبعض الممارسات التقليدية، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة المنتجات الفلاحية والحفاظ على صحة الإنسان والبيئة في آن واحد، ويعكس هذا التوجه إدراك السلطات العمومية

¹فتيحة بوزيدي، المرجع السابق، ص 361.

²عبد القادر بن دماش، "السياسة الفلاحية في الجزائر وآليات تحقيق التنمية الزراعية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص 214.

لأهمية التنمية المستدامة باعتبارها خيارًا استراتيجيًا لضمان استمرارية النشاط الفلاحي وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

ب- دعم الابتكار والتحديث في القطاع الفلاحي:

أصبح تطوير القطاع الفلاحي مرتبطًا بدرجة كبيرة بمدى قدرته على استيعاب التقنيات الحديثة والاستفادة من نتائج البحث العلمي، لذلك تعمل وزارة الفلاحة على تشجيع الابتكار ونشر الوسائل التكنولوجية الحديثة بين المستثمرين والفلاحين، من خلال برامج التكوين والإرشاد والدعم التقني التي تهدف إلى تحسين الأداء الإنتاجي ورفع مستوى التنافسية.

كما تشجع الوزارة استعمال المعدات والتجهيزات العصرية التي تسمح بزيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وتحسين نوعية المنتجات، إضافة إلى دعم مشاريع الرقمنة التي تسهل تسيير النشاط الفلاحي وتوفير قاعدة معلومات دقيقة تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة. ويساهم هذا التوجه في تعزيز فعالية الاستثمار الفلاحي ورفع قدرته على الاستجابة لمتطلبات الأسواق الوطنية والدولية.

تحرص الوزارة كذلك على دعم البحث العلمي الفلاحي من خلال التعاون مع مراكز البحث والجامعات والمؤسسات المتخصصة، بهدف إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات التي تواجه القطاع، سواء تعلق الأمر بمكافحة الأمراض النباتية والحيوانية أو تحسين البذور أو تطوير تقنيات الإنتاج، ومن شأن هذه الجهود أن تعزز مكانة القطاع الفلاحي كأحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.¹

ومن خلال ما سبق يتضح أن وزارة الفلاحة تمثل المحور الرئيسي الذي تركز عليه السياسة الفلاحية الوطنية، فهي تتولى وضع الاستراتيجيات العامة وتوجيه الاستثمار ومتابعة تنفيذه، كما تسهر على حماية الموارد الطبيعية وتشجيع التحديث والابتكار، الأمر الذي يجعلها أداة أساسية لتحقيق التنمية الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي ودعم الاستثمار المنتج في مختلف مناطق الوطن.

ثانيا: التنمية الريفية كجهاز مركزي للتوجيه

تحتل التنمية الريفية مكانة هامة ضمن السياسة الفلاحية للدولة، لارتباطها المباشر بتحسين الظروف المعيشية للسكان القاطنين بالمناطق الريفية وتعزيز مساهمة الأرياف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أولت السلطات العمومية اهتماما متزايدا لهذا المجال من خلال إدماجه ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وربط أهدافه بمختلف البرامج الموجهة لدعم الاستثمار الفلاحي والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي في الوسط الريفي.

¹فتيحة بوزيدي، المرجع السابق، ص 364.

1- مفهوم التنمية الريفية وأهدافها:1

أ- مفهوم التنمية الريفية:

تشير التنمية الريفية إلى مجموعة التدابير والبرامج والسياسات التي تستهدف تطوير المناطق الريفية وتحسين مستوى معيشة سكانها، من خلال توفير المرافق والخدمات الأساسية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة وخلق فرص العمل وتحسين ظروف السكن والتعليم والصحة، بما يسمح بتحقيق تنمية متوازنة تشمل مختلف جوانب الحياة داخل الأرياف.

كما تركز التنمية الريفية على استغلال الإمكانيات المحلية المتاحة بصورة عقلانية، بما يضمن تحقيق مردود اقتصادي واجتماعي مستدام، ويساهم في تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الريفية والحضرية، ويعزز استقرار السكان في مناطقهم الأصلية.

ب- أهداف التنمية الريفية:

تسعى التنمية الريفية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين والرفع من قدرتهم على الاستفادة من الخدمات الأساسية، بما يضمن توفير ظروف حياة أكثر استقراراً وملاءمة.

كما تهدف إلى دعم النشاطات الإنتاجية وتشجيع المبادرات المحلية من أجل خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل والحد من البطالة، إضافة إلى تعزيز مساهمة المناطق الريفية في الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين استغلال الموارد المتاحة.

ومن بين الأهداف الأساسية أيضاً المحافظة على التوازنات البيئية وحماية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها، فضلاً عن مكافحة النزوح الريفي الذي يؤدي إلى تركيز السكان في المدن وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتوسع العمراني غير المنظم.

2- الإطار المؤسسي للتنمية الريفية:2

أ- مكانة التنمية الريفية ضمن السياسة العمومية:

تحظى التنمية الريفية بمكانة بارزة ضمن السياسات العمومية المعتمدة في الجزائر، باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في مختلف مناطق الوطن، لذلك تم إدراجها ضمن البرامج الوطنية الرامية إلى تطوير الأقاليم الريفية وتحسين ظروف عيش سكانها.

¹ عمار عوابدي، القانون الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2018، ص 167.
² خيرة بلعربي، آليات دعم الاستثمار الفلاحي وتحقيق التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 243.

شهدت السنوات الأخيرة اعتماد مقاربات جديدة تركز على التنمية المندمجة التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبح الاهتمام منصباً على معالجة مختلف الانشغالات التي تعاني منها المناطق الريفية بصورة متكاملة، بدل الاقتصار على الجوانب الفلاحية وحدها.

ويعكس هذا التوجه قناعة السلطات العمومية بأن التنمية الريفية تشكل عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة، وأن تحسين أوضاع الأرياف يساهم بصورة مباشرة في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم النمو الاقتصادي الوطني.

ب- آليات تنفيذ برامج التنمية الريفية¹:

تعتمد برامج التنمية الريفية على مجموعة من الآليات التي تسمح بتجسيد المشاريع التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث يتم إعداد مخططات وبرامج ميدانية تستند إلى دراسة خصوصيات كل منطقة والاحتياجات الفعلية لسكانها.

كما يتم إشراك مختلف الفاعلين المحليين في تحديد الأولويات التنموية واقتراح المشاريع المناسبة، بما يضمن توافق البرامج المنجزة مع متطلبات الواقع الميداني، ويساهم في رفع مستوى فعالية التدخلات العمومية وتحقيق نتائج أكثر استدامة.

تشمل هذه الآليات توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية وتحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات الأساسية ودعم النشاطات الاقتصادية المحلية، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الشاملة للمناطق الريفية.

3- دور التنمية الريفية في دعم الاستثمار الفلاحي²:

أ- تحسين البيئة الملائمة للاستثمار:

تساهم برامج التنمية الريفية في توفير الظروف الضرورية لنجاح الاستثمار الفلاحي، من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل الوصول إلى المناطق الزراعية وتوفير مختلف المرافق والخدمات التي يحتاجها المستثمر أثناء ممارسة نشاطه، ويؤدي إنجاز الطرقات الريفية وشبكات الكهرباء والمياه ومرافق التخزين والنقل إلى رفع جاذبية المناطق الريفية للاستثمار، كما يساعد على تقليص تكاليف الإنتاج وتحسين مردودية المشاريع الفلاحية.

¹ خيرة بلعربي، المرجع السابق، ص 245.

² محمد الأمين بوقرة، دور الدولة في تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2021، ص 189.

يساهم تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين في توفير بيئة مستقرة تشجع المستثمرين على توسيع نشاطاتهم وإطلاق مشاريع جديدة قادرة على خلق الثروة ومناصب العمل.

ب-تثمين الموارد المحلية وتشجيع المبادرات المنتجة:

تعمل التنمية الريفية على تثمين الإمكانيات المتوفرة داخل المناطق الريفية واستغلالها بصورة فعالة، سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو الموارد البشرية أو الخبرات المحلية، الأمر الذي يساهم في خلق فرص استثمارية متنوعة تتلاءم مع خصوصيات كل منطقة، كما تشجع على بروز المبادرات الفردية والجماعية التي تستهدف تطوير النشاطات الفلاحية والأنشطة المكملة لها، بما يسمح بتنويع مصادر الدخل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

ويؤدي هذا التوجه إلى تقوية مساهمة المجتمعات الريفية في العملية التنموية وتحويلها من مجرد مناطق استهلاك إلى فضاءات إنتاج واستثمار قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

4-مساهمة التنمية الريفية في تحقيق التنمية المستدامة:¹

أ-تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي:

تساهم التنمية الريفية في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي داخل الأرياف من خلال توفير الخدمات الأساسية وتحسين ظروف العيش وخلق فرص العمل، وهذا ما يبرز إيجابا على استقرار السكان ويحد من ظاهرة الهجرة نحو المدن.

كما تؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية من خلال دعم المشاريع المنتجة وتشجيع الاستثمارات المختلفة، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الدخل وتحسين القدرة الشرائية للأسر الريفية، ويشكل هذا الاستقرار عاملا مهما في دعم التنمية الوطنية، لأنه يضمن توزيعا أكثر توازنا للأنشطة الاقتصادية والسكان عبر مختلف مناطق البلاد.

ب-المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة:

ترتكز التنمية الريفية الحديثة على مبدأ الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، بما يضمن الاستفادة منها دون الإضرار بقدرتها على التجدد أو المساس بالتوازنات البيئية.

ولهذا يتم تشجيع المشاريع التي تراعي الاعتبارات البيئية وتدعم المحافظة على الأراضي الزراعية والغطاء النباتي والموارد المائية، إضافة إلى نشر الممارسات التي تحد من التلوث وتساهم في حماية المحيط الطبيعي، كما تساعد هذه الجهود على تحقيق التوازن بين متطلبات

¹خيرة بلعربي، المرجع السابق، ص 252.

التنمية الاقتصادية وضرورة المحافظة على البيئة، وهو ما يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تجسيدها في مختلف القطاعات والمجالات.

الفرع الثاني: المديرية الولائية للفلاحة ودورها في المتابعة الميدانية

تشكل المديرية الولائية للفلاحة الامتداد الإداري لوزارة الفلاحة على المستوى المحلي، إذ تتولى تنفيذ السياسة الفلاحية للدولة داخل حدود الولاية، وتسهر على متابعة مختلف الأنشطة والبرامج المرتبطة بالقطاع الزراعي، كما تمثل حلقة الوصل بين الإدارة المركزية والفلاحين والمستثمرين، لذلك أسندت إليها مجموعة واسعة من الاختصاصات التي تسمح لها بمرافقة المشاريع الفلاحية ومراقبة سيرها ميدانيا، والعمل على تجسيد الأهداف المسطرة في مجال التنمية الزراعية.

أولاً: تنفيذ السياسة الفلاحية على المستوى المحلي¹

تضطلع المديرية الولائية للفلاحة بمهمة تنفيذ التعليمات والتوجيهات الصادرة عن وزارة الفلاحة، حيث تعمل على تحويل البرامج الوطنية إلى مشاريع وإجراءات عملية تتلاءم مع الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لكل ولاية، فكل منطقة إمكاناتها الزراعية ومواردها الخاصة التي تستوجب أساليب تسيير تتوافق مع طبيعتها.

تقوم هذه المديرية بإعداد مخططات عمل محلية تستند إلى المعطيات المتوفرة حول المساحات الزراعية والموارد المائية وأنواع المحاصيل السائدة وعدد المستثمرات الفلاحية، بهدف تحديد الاحتياجات الحقيقية للقطاع وضبط الأولويات التنموية التي تستوجب التدخل.

كما تشرف على تنفيذ مختلف البرامج المرتبطة بتطوير الإنتاج النباتي والحيواني، واستصلاح الأراضي الفلاحية، وتوسيع المساحات المزروعة، وتحسين مردودية الاستغلالات الزراعية، وذلك وفق التوجهات العامة التي تعتمدها الدولة في المجال الفلاحي.

وتبرز أهمية هذا الدور في تقريب الإدارة من الواقع الميداني، لأن نجاح أي سياسة فلاحية يبقى مرتبطاً بمدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات المناطق المحلية ومعالجة الانشغالات التي يواجهها الفلاحون والمستثمرون في حياتهم المهنية اليومية.

ثانياً: متابعة المستثمرات الفلاحية ميدانياً²

تمارس المديرية الولائية للفلاحة دوراً محورياً في متابعة المستثمرات الفلاحية المنتشرة عبر إقليم الولاية، حيث يقوم أعوانها وإطاراتها بزيارات دورية إلى مختلف المشاريع الزراعية

¹ خيرة بلعربي، المرجع السابق، ص 254.

² محمد الأمين بوقرة، المرجع السابق، ص 212.

للاطلاع على ظروف الاستغلال ومدى احترام الالتزامات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالنشاط الفلاحي.

تشمل هذه المتابعة مراقبة مدى استغلال الأراضي الممنوحة للمستثمرين وفق الأهداف المحددة عند منح حق الانتفاع أو الامتياز، إضافة إلى التأكد من مباشرة النشاط الزراعي وعدم ترك الأراضي دون استغلال لفترات طويلة.

كما تسمح المعاينات الميدانية بالكشف عن العراقيل التي قد تعترض سير المشاريع، سواء تعلقت بنقص الموارد المائية أو الصعوبات التقنية أو الإشكالات الإدارية المرتبطة بممارسة النشاط، وهو ما يتيح للمديرية اقتراح الحلول المناسبة أو رفع التقارير إلى الجهات المختصة من أجل التكفل بها.

تكتسب هذه المتابعة أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطها المباشر بحماية العقار الفلاحي وضمان توجيهه نحو الأغراض التي خصص من أجلها، الأمر الذي يحافظ على الوظيفة الإنتاجية للأراضي الزراعية ويعزز مردودية الاستثمارات المنجزة.

ثالثا: مرافقة الفلاحين والمستثمرين الزراعيين¹

تشمل مديريات الفلاحة كذلك مرافقة الفلاحين والمستثمرين خلال مختلف مراحل النشاط الزراعي، انطلاقا من مرحلة إعداد المشروع وصولاً إلى مرحلة الإنتاج والتسويق.

تقدم هذه المديريات المعلومات الضرورية المتعلقة بالتشريعات الفلاحية وشروط الاستفادة من برامج الدعم والإعانات المختلفة، كما توجه المستثمرين نحو الإجراءات الواجب اتباعها للحصول على التراخيص والوثائق اللازمة لمباشرة مشاريعهم.

تعمل أيضا على تسهيل التواصل بين المستثمرين والهيئات العمومية المتدخلة في القطاع، بما يسمح بتسريع معالجة الملفات الإدارية وتجاوز العقبات التي قد تؤخر انطلاق المشاريع أو تؤثر على استمراريتها.

كما تنظم لقاءات وندوات مهنية ودورات تكوينية تهدف إلى رفع المستوى المعرفي للمتعاملين في القطاع الفلاحي وتعريفهم بمستجدات التقنيات الزراعية وأساليب التسيير الحديثة، وهو ما يساعد على تطوير الأداء المهني وتحسين جودة الإنتاج.

رابعا: جمع المعطيات والإحصائيات الفلاحية²

¹ محمد الأمين بوقرة، المرجع السابق، ص 214.

² خيرة بلعربي، المرجع السابق، ص 271.

تمثل الإحصائيات الفلاحية أداة أساسية في رسم السياسات العمومية واتخاذ القرارات المناسبة، لذلك تتولى المديريات الولائية للفلاحة مهمة جمع المعطيات المتعلقة بمختلف الأنشطة الزراعية داخل الولاية.

تشمل هذه العملية إحصاء المساحات المزروعة وأنواع المحاصيل وكميات الإنتاج وأعداد رؤوس الماشية وحجم الاستثمارات المنجزة ومختلف المؤشرات المرتبطة بالقطاع الفلاحي، حيث يتم تحديث هذه البيانات بصورة دورية لضمان دقتها وفعاليتها.

تسمح هذه المعطيات بتحديد نقاط القوة والضعف داخل القطاع الزراعي، كما تساعد السلطات العمومية على تقييم نتائج البرامج المنفذة ومعرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة في الخطط التنموية، وتعتمد الإدارة المركزية بدرجة كبيرة على المعلومات المرسلّة من المديريات الولائية عند إعداد الدراسات والتوقعات المستقبلية، لذلك تحرص هذه الأخيرة على توفير بيانات موضوعية تعكس حقيقة الوضع الفلاحي على المستوى المحلي.

خامسا: الإشراف على برامج الدعم والتنمية الفلاحية¹

تكلف المديريات الولائية للفلاحة بمتابعة مختلف برامج الدعم التي تضعها الدولة لفائدة الفلاحين والمستثمرين، حيث تتولى دراسة الملفات والتأكد من استيفائها للشروط القانونية والتنظيمية المطلوبة، كما تشرف على عمليات توزيع بعض الإعانات والتجهيزات الموجهة لتطوير النشاط الزراعي، وتتابع كيفية استعمالها في الأغراض التي منحت من أجلها، حفاظا على الأموال العمومية وضمان تحقيق النتائج المنتظرة.

تشارك كذلك في تجسيد المشاريع التنموية الخاصة بالمناطق الريفية، من خلال المساهمة في إعداد البرامج المحلية وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية ومتابعة مراحل الإنجاز بالتنسيق مع مختلف الهيئات والإدارات المعنية.

تسمح هذه المهام بتوجيه الموارد المتاحة نحو المجالات الأكثر حاجة للدعم، كما تساعد على تحسين ظروف العمل والإنتاج داخل المستثمرات الفلاحية.

سادسا: التنسيق مع مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي²

يتطلب تطوير القطاع الزراعي تضافر جهود العديد من الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، لذلك تؤدي المديريات الولائية للفلاحة وظيفة تنسيقية تجمع بين مختلف المتدخلين في المجال الفلاحي داخل الولاية، فهي تتعامل مع غرف الفلاحة والمؤسسات الاقتصادية

¹ خيرة بلعربي، المرجع السابق، ص 273.

² محمد الأمين بوقرة، المرجع السابق، ص 216.

والهيئات المكلفة بالعقار الفلاحي وأجهزة التمويل والدعم ومصالح الموارد المائية والبيئة، بهدف تحقيق الانسجام بين مختلف البرامج والمشاريع ذات الصلة بالنشاط الزراعي.

كما تساهم في تنظيم الاجتماعات واللجان التقنية التي تسمح بدراسة الانشغالات المطروحة واقتراح الحلول المناسبة لها، إضافة إلى متابعة تنفيذ القرارات المتخذة وضمان احترام الآجال المحددة لإنجاز المشاريع، ويبرز هذا الدور التنسيق في قدرته على توحيد الجهود وتفاذي تشتت المبادرات، بما يضمن تحقيق نتائج أكثر فعالية في مجال التنمية الفلاحية والاستثمار الزراعي.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المديرية الولائية للفلاحة تمثل الركيزة الأساسية في تجسيد السياسة الفلاحية على المستوى المحلي، فهي تتولى تنفيذ البرامج الوطنية ومتابعة المستثمرات الفلاحية ومرافقة المستثمرين وجمع الإحصائيات والإشراف على برامج الدعم.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتسيير العقار الفلاحي التابع للدولة

تكتسي عملية تسيير العقار الفلاحي أهمية كبيرة في إنجاح الاستثمار الفلاحي، لارتباطها بتخصيص الأراضي واستغلالها وفق الضوابط القانونية والتنظيمية، ولهذا أسندت هذه المهمة إلى هيئات متخصصة تتولى الإشراف على توزيع العقار ومتابعة استغلاله¹، وعليه سيتم دراسة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ودوره في التسيير والتوزيع في الفرع الأول، ثم ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية ودوره في الاستثمار الفلاحي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ودوره في التسيير والتوزيع

يشكل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية إحدى أهم المؤسسات العمومية المتخصصة في تسيير العقار الفلاحي التابع للأموال الخاصة للدولة، حيث أوكلت إليه مهام متعددة ترتبط بتنظيم استغلال الأراضي الزراعية وضمان توجيهها نحو الأغراض الإنتاجية التي تخدم السياسة الفلاحية الوطنية، وقد جاء إحداث هذه الهيئة في إطار الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي بهدف إرساء آليات أكثر فعالية في إدارة العقار الزراعي والحد من الاختلالات التي كانت تعيق الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، لذلك أصبح الديوان يحتل موقعا مهما داخل المنظومة المؤسسية المكلفة بتطوير الاستثمار الفلاحي، بالنظر إلى الصلاحيات الواسعة التي يمارسها في مجال تسيير العقار ومتابعة المنتفعين بالأراضي ومراقبة مدى احترام الالتزامات القانونية المرتبطة بحقوق الاستغلال.

¹ خيرة بلعربي، المرجع السابق، ص 324.

أولاً: مهام الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في تسيير العقار الفلاحي¹

يتولى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية مجموعة من المهام الإدارية والتقنية المرتبطة بتسيير العقار الفلاحي التابع للدولة، حيث يشرف على إعداد الملفات المتعلقة بالأراضي الموجهة للاستثمار الزراعي، ويقوم بحصر الأملاك الفلاحية وتعيين المعطيات الخاصة بها بصورة دورية، قصد توفير قاعدة معلومات دقيقة تسمح للسلطات العمومية باتخاذ القرارات المناسبة في مجال التخطيط والاستغلال الزراعي.

كما يتكفل بدراسة طلبات الاستفادة من الأراضي الفلاحية والتأكد من استيفائها للشروط القانونية المطلوبة، إلى جانب متابعة مختلف الإجراءات المرتبطة بمنح حق الامتياز للمستثمرين الراغبين في ممارسة النشاط الفلاحي، ويضطلع كذلك بمهمة المحافظة على الطابع الفلاحي للأراضي ومنع استعمالها في أغراض تتعارض مع طبيعتها القانونية أو تؤثر على وظيفتها الإنتاجية، إضافة إلى المشاركة في عمليات المعاينة الميدانية وجمع المعلومات المتعلقة بوضعية المستثمرات الزراعية ومدى احترام أصحابها للالتزامات المفروضة عليهم.

تمتد صلاحياته إلى اقتراح التدابير اللازمة لمعالجة حالات الإهمال أو سوء الاستغلال أو التعدي على العقار الفلاحي، وهو ما يمنحه دوراً أساسياً في حماية الثروة العقارية الزراعية والمحافظة على استمرارية النشاط الفلاحي داخل مختلف مناطق الوطن، كما يشارك في تنفيذ التوجهات العامة للدولة المتعلقة بتطوير القطاع الزراعي من خلال مساهمته في تنظيم الاستغلال العقاري وتوفير الظروف القانونية التي تسمح بتجسيد المشاريع الاستثمارية المنتجة.

ثانياً: دور الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في توزيع الأراضي ومتابعة استغلالها²

يؤدي الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وظيفة أساسية تتعلق بتوزيع الأراضي الفلاحية التابعة للدولة وفق القواعد والإجراءات المحددة قانوناً، حيث يسهر على ضمان شفافية عمليات الاستفادة من العقار الزراعي وتوجيهه نحو الأشخاص القادرين على استغلاله بصورة فعّالة ومنتجة، وذلك بعد دراسة الملفات المعروضة عليه والتحقق من توفر الشروط المهنية والتقنية التي تسمح بإنجاز المشاريع المقترحة، ويهدف هذا المسار إلى تحقيق الاستغلال العقلاني للأراضي الزراعية وتفاذي منحها لأشخاص لا يملكون الإمكانيات اللازمة لاستثمارها.

¹فاطمة الزهراء بوعبد الله، التأطير التقني في المجال الفلاحي وأثره على تحسين الإنتاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص 188.

²عبد الكريم لطرش، "فعالية الإرشاد الفلاحي في رفع الإنتاج الزراعي"، مجلة الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، جامعة بسكرة، العدد 2، 2024، ص 101.

كما يتابع الديوان وضعية المستفيدين بعد حصولهم على حق الامتياز، من خلال إجراء زيارات ميدانية ودراسة التقارير المتعلقة بمراحل إنجاز المشاريع ونوعية النشاط الممارس داخل المستثمرات الفلاحية، وتشمل هذه المتابعة التحقق من مدى احترام الالتزامات التعاقدية المرتبطة باستغلال الأرض والمحافظة عليها واستعمالها في الأغراض التي منحت من أجلها، وفي الحالات التي يثبت فيها وجود مخالفات أو تقصير في تنفيذ الالتزامات القانونية، يقوم الديوان باتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة أو رفع الملفات إلى الجهات المختصة للنظر فيها وفق الأحكام المعمول بها، ويساهم هذا الدور في تعزيز فعالية السياسة العقارية الفلاحية للدولة، وترشيد الاستفادة من الأراضي الزراعية، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار داخل المنظومة الاستثمارية الفلاحية، كما يسمح بمتابعة المشاريع القائمة وتقييم مدى قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية المرتبطة بقطاع الفلاحة.

الفرع الثاني: ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية ودوره في الاستثمار الفلاحي

أصبحت المناطق الصحراوية خلال السنوات الأخيرة من أهم المجالات التي توجهت إليها السياسة الفلاحية الجزائرية، بالنظر إلى ما تزخر به من مساحات شاسعة قابلة للاستصلاح والاستثمار، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في رفع الإنتاج الوطني وتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار أنشأت الدولة هيئات متخصصة تتولى مرافقة المشاريع الزراعية الكبرى بالمناطق الصحراوية، ومن بينها ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية الذي أوكلت إليه مهام مرتبطة بتهيئة الأراضي ومتابعة المستثمرين وتوفير الظروف الملائمة لتجسيد المشاريع الفلاحية، وذلك انسجاماً مع التوجهات الجديدة التي كرستها النصوص القانونية المنظمة للاستثمار الفلاحي والعقار الاقتصادي التابع للدولة.

أولاً: مهام ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية في تهيئة العقار الصحراوي¹

يضطلع ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية بوظائف تقنية وإدارية تستهدف تهيئة الأراضي الصحراوية وإدماجها في الدورة الاقتصادية الوطنية وفق المرسوم التنفيذي رقم 21-432، حيث يتولى تحديد المناطق القابلة للاستصلاح الزراعي وإعداد الدراسات المتعلقة بخصائصها الطبيعية وإمكاناتها الإنتاجية، كما يشارك في عمليات تهيئة العقار وتوفير الشروط الضرورية لانطلاق المشاريع الفلاحية، ويشمل ذلك دراسة الموارد المائية المتاحة وتقييم

¹ المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 4 نوفمبر 2021، المتعلق بتسيير الأملاك الخاصة للدولة الموجهة للاستصلاح في المناطق الصحراوية، الجريدة الرسمية، العدد 86، 2021.

صلاحية التربة وتحديد طبيعة النشاط الزراعي الأكثر ملائمة لكل منطقة، قصد ضمان استغلال عقلائي للإمكانات المتوفرة.

تندرج هذه المهام ضمن التوجه الذي تبنته الدولة لتوسيع الرقعة الزراعية خارج المناطق التقليدية، خاصة بعد صدور القانون رقم 17-23 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023 المتضمن شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمالك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، والذي منح أهمية خاصة للاستثمار المنتج وربط الاستفادة من العقار بمدى جدية المشروع وقدرته على تحقيق قيمة اقتصادية حقيقية،¹ كما يساهم الديوان في دراسة الملفات التقنية للمستثمرين الراغبين في استغلال الأراضي الصحراوية، مع فحص الجوانب المتعلقة بالتمويل والتجهيزات والخبرة المهنية، بغرض اختيار المشاريع القادرة على تحقيق نتائج فعلية على أرض الواقع.

يتدخل الديوان أيضا في عمليات المتابعة الأولية للمشاريع قبل دخولها مرحلة الإنتاج، من خلال مراقبة مدى احترام دفاتر الشروط والالتزامات المفروضة على المستثمرين، إضافة إلى تقديم التوجيهات التقنية المرتبطة بطرق الاستصلاح وأساليب استغلال الأراضي الصحراوية، بالنظر إلى خصوصية هذا النوع من العقار والحاجة إلى تقنيات زراعية تتلاءم مع الظروف المناخية السائدة في المناطق الجنوبية.

ثانيا: دور ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية في تشجيع الاستثمار الفلاحي²

يؤدي الديوان دورا مهما في استقطاب الاستثمارات الزراعية نحو المناطق الصحراوية عبر تسهيل إجراءات الاستفادة من العقار وتقديم المرافقة اللازمة لأصحاب المشاريع خلال مختلف مراحل الإنجاز، وتكتسي هذه الوظيفة أهمية خاصة في ظل توجه الدولة نحو تطوير الزراعات الاستراتيجية ذات المردودية العالية، على غرار الحبوب والأعلاف والمحاصيل الصناعية والزراعات الموجهة للتحويل الغذائي.

تظهر أهمية هذا الدور من خلال مساهمة الديوان في تجسيد البرامج الوطنية الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتقليص الاعتماد على الواردات الغذائية، حيث تتم مرافقة المستثمرين في إعداد الملفات التقنية ومتابعة عمليات الاستصلاح والتجهيز، فضلا عن التنسيق مع مختلف الإدارات والهيئات المتدخلة في العملية الاستثمارية، كما يسمح هذا المسار بتقليص العراقيل الإدارية التي كانت تشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين الراغبين في استغلال الأراضي الصحراوية.

¹ القانون رقم 17-23 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، المتضمن شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمالك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2023.
² عبد الكريم لطرش، المرجع السابق، ص 107.

تنسجم هذه المهام مع الأحكام الجديدة التي جاء بها القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار¹، والذي كرس مبدأ حرية الاستثمار وركز على تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الأعمال ومنح الضمانات القانونية للمستثمرين. وفي السياق نفسه صدر المرسوم التنفيذي رقم 23-487 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 المحدد لشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية²، حيث وضع آليات جديدة لتخصيص العقار وفق معايير اقتصادية وتنموية أكثر دقة.

كما يساهم الديوان في تقييم مستوى تقدم المشاريع ومدى التزام المستثمرين ببرامج الإنجاز المتفق عليها، مع إعداد تقارير دورية تتضمن المعطيات المتعلقة بنسب الاستغلال والإنتاج والعراقيل المسجلة ميدانيا، وتساعد هذه العملية على توجيه القرارات الإدارية نحو المشاريع الجادة وتفاذي تجميد المساحات الممنوحة دون استغلال فعلي.

من خلال مجموع الاختصاصات المسندة إليه يتبين أن ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية يمثل أداة مؤسسية مهمة لتجسيد السياسة الوطنية الرامية إلى استغلال الإمكانيات الزراعية المتوفرة بالمناطق الجنوبية، حيث يجمع بين وظائف التهيئة والمرافقة والمتابعة، الأمر الذي يمنحه مكانة أساسية ضمن منظومة الاستثمار الفلاحي الحديثة في الجزائر.

المبحث الثاني: الأجهزة الرقابية والداعمة للاستثمار الفلاحي

تلعب الأجهزة الرقابية والداعمة دورا أساسيا في ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وتحقيق مردودية اقتصادية تتماشى مع أهداف التنمية الزراعية، كما تساهم في مرافقة المستثمرين وتقديم مختلف أشكال الدعم والتأطير اللازمة لإنجاح مشاريعهم، ولتوضيح هذه الجوانب تم تخصيص المطلب الأول لأجهزة الرقابة على استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، أما المطلب الثاني فقد خُصص لأجهزة الدعم والمرافقة للاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: أجهزة الرقابة على استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة

تسهر أجهزة الرقابة على متابعة مدى احترام المستثمرين للالتزامات القانونية والتنظيمية المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية، كما تعمل على الكشف عن مختلف التجاوزات واتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على العقار الفلاحي وتحقيق أهداف الاستثمار، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى الرقابة الإدارية على المستثمرات الفلاحية في الفرع الأول، ثم الرقابة التقنية والمالية على الاستغلال الفلاحي في الفرع الثاني.

¹ القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.

² المرسوم التنفيذي رقم 23-487 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023، المحدد لشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية، العدد 87، 2023.

الفرع الأول: الرقابة الإدارية على المستثمرات الفلاحية

تعتبر الرقابة الإدارية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها منظومة حماية العقار الفلاحي في الجزائر، إذ تهدف إلى ضمان توجيه الأراضي التابعة للدولة نحو الاستغلال المنتج الذي يتوافق مع الغايات الاقتصادية والتنموية التي خصصت من أجلها، كما تشكل أداة قانونية تسمح للإدارة بمتابعة مدى التزام المستثمرين بالواجبات المترتبة عن عقود الامتياز ودفاتر الشروط المنظمة لاستغلال الأراضي الفلاحية،¹ وتكتسب هذه الرقابة أهمية متزايدة في ظل التوجهات الحديثة الرامية إلى ترشيد تسيير العقار الفلاحي ومكافحة مختلف الممارسات التي تؤدي إلى تعطيل استغلاله أو تحويله عن وظيفته الأصلية، لذلك أحاط المشرع هذا المجال بجملة من الآليات والإجراءات التي تمكن السلطات المختصة من التدخل عند الاقتضاء للمحافظة على الثروة العقارية الزراعية وضمان استمرارية دورها في دعم الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

أولاً: الرقابة الإدارية الوقائية على المستثمرات الفلاحية:²

1- فحص شروط الاستفادة من العقار الفلاحي:

تنطلق الرقابة الإدارية منذ المراحل الأولى السابقة لمنح حق الاستغلال، حيث تخضع طلبات الاستفادة من الأراضي الفلاحية إلى دراسة دقيقة تشمل الجوانب القانونية والتقنية والمهنية المرتبطة بالمستثمر أو المشروع المقترح، وتهدف هذه العملية إلى التحقق من مدى قدرة طالب الاستفادة على تجسيد مشروع حقيقي يستجيب للأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية، مع مراعاة طبيعة النشاط المزمع إنجازه وحجم الإمكانيات البشرية والمالية المتوفرة لديه.

ويكتسي هذا الفحص أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطه المباشر بحسن توجيه العقار الفلاحي، إذ يسمح باستبعاد المشاريع الصورية أو غير القابلة للتنفيذ، كما يكرس مبدأ الاستغلال المنتج للأرض الزراعية باعتباره أحد المرتكزات الجوهرية للسياسة العقارية الفلاحية.

2- دراسة دفاتر الشروط والالتزامات القانونية:

تتجسد الرقابة الوقائية أيضاً في مراجعة الالتزامات التي يخضع لها المستثمر قبل مباشرته للنشاط الفلاحي، حيث يتم ضبط الحقوق والواجبات ضمن دفاتر شروط تتضمن أحكاماً تتعلق بطبيعة الاستغلال ومدته وأهدافه الاقتصادية وكيفية المحافظة على الأرض الزراعية، وتمنح هذه الوثائق للإدارة وسيلة قانونية فعالة تسمح بتحديد الإطار الذي ينبغي أن يتحرك داخله المستثمر خلال فترة الاستغلال، كما توفر مرجعاً يمكن الاستناد إليه عند تقييم مدى احترام

¹ إيلي بوطرفة، آليات حماية العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران 2، 2023، ص 276.

² أحمد زروقي، فعالية الرقابة الإدارية والمالية على الأموال العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، 2022، ص 233.

الالتزامات المتفق عليها، وتؤدي هذه الآلية دورا بارزا في ترسيخ مبادئ الشفافية والانضباط القانوني داخل البيئة الاستثمارية الفلاحية.

ثانيا: الرقابة الإدارية أثناء مرحلة الاستغلال¹

1- المعايينات الميدانية والمتابعة الدورية:

تمثل الزيارات الميدانية أحد أبرز مظاهر الرقابة الإدارية أثناء مرحلة الاستغلال، حيث تقوم الجهات المختصة بمعاينة المستثمرات الفلاحية بصورة دورية قصد الوقوف على واقع النشاط الممارس ومدى توافقه مع الأهداف المحددة عند منح حق الاستغلال، وتسمح هذه المعايينات برصد الوضعية الحقيقية للأراضي الزراعية وتقييم مستوى استغلالها ومراقبة مدى التقدم المحقق في إنجاز المشاريع.

تكشف هذه العمليات عن مختلف الاختلالات التي قد تظهر خلال مرحلة التنفيذ، سواء تعلق الأمر بعدم استغلال الأرض أو الاستغلال الجزئي لها أو الانحراف عن النشاط المصرح به، كما توفر للإدارة صورة دقيقة عن واقع الاستثمار الفلاحي داخل الإقليم، وهو ما يعزز قدرتها على اتخاذ قرارات قائمة على معطيات ميدانية فعلية لا على تقارير نظرية مجردة.

2- مراقبة مدى احترام الالتزامات التعاقدية:

تتجه الرقابة الإدارية خلال هذه المرحلة نحو التأكد من وفاء المستثمر بالالتزامات القانونية والمهنية المفروضة عليه، إذ يتم فحص مدى احترام بنود عقد الامتياز والواجبات المنصوص عليها في دفتر الشروط، خاصة تلك المتعلقة بالمحافظة على الطابع الفلاحي للأرض وتطوير النشاط الزراعي داخل الأجل المحددة.

تكتسب هذه الرقابة بعدا استراتيجيا بالنظر إلى ارتباطها بحماية المال العام العقاري من مظاهر التجميد أو الاستغلال غير المجدي، كما تساهم في تكريس ثقافة المسؤولية داخل الوسط الاستثماري الفلاحي، من خلال ربط الاستفادة من العقار العمومي بمدى الجدية في استثماره وتحقيق الغرض الذي منح من أجله.

ثالثا: الرقابة الإدارية الجزرية وآثارها القانونية²

1- إجراءات الإنذار وإزالة المخالفات:

¹ أحمد زروقي، المرجع السابق، ص 234-236.
² سمير بن عيسى، الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشريع والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2021، ص 198.

عند اكتشاف إخلالات تمس شروط الاستغلال أو أحكام التشريع العقاري الفلاحي، تبادر الإدارة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية تبدأ غالبًا بتوجيه إغذارات وإنذارات رسمية للمستثمر المعني، تتضمن بيان المخالفات المسجلة وتحديد الآجال الممنوحة لتسويتها.

يعبر هذا الإجراء عن الطابع الإصلاحي للرقابة الإدارية، حيث يمنح المستثمر فرصة لمعالجة النقائص القائمة قبل اللجوء إلى تدابير أكثر صرامة، كما ينسجم مع مبادئ الحكامة الإدارية الحديثة التي تقوم على التدرج في استعمال السلطة وتفضيل الحلول التصحيحية كلما كان ذلك ممكنا.

1- سحب الحقوق وإنهاء الاستغلال غير المشروع:¹

في الحالات التي يستمر فيها الإخلال بالالتزامات أو يثبت وجود استغلال يتعارض مع الأحكام القانونية المنظمة للعقار الفلاحي، تملك الإدارة صلاحية اتخاذ تدابير أكثر حزمًا قد تصل إلى إسقاط الحقوق الممنوحة للمستثمر أو إنهاء عقد الامتياز وفق الإجراءات المحددة قانونًا.

يستند هذا التدخل إلى ضرورة صون الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلاحية التابعة للدولة، ومنع تحولها إلى مجال للمضاربة العقارية أو الاستغلال غير المنتج، كما يشكل وسيلة قانونية لإعادة توجيه العقار نحو مشاريع أكثر جدية وقدرة على تحقيق الأهداف المرتبطة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي²، ومن هذا المنظور تمثل الرقابة الإدارية منظومة متكاملة لحماية العقار الفلاحي وضمان استمرارية دوره التنموي ضمن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الفلاحي.

الفرع الثاني: الرقابة التقنية والمالية على الاستغلال الفلاحي

تقوم الرقابة التقنية والمالية على الاستغلال الفلاحي على مقارنة تقييمية دقيقة ترصد جودة النشاط الزراعي من زاويتين متكاملتين، الأولى ترتبط بمستوى التقنيات المعتمدة داخل المستثمرات الفلاحية، والثانية تتعلق بكيفية إدارة الموارد المالية وتوظيفها في إطار المشروع الاستثماري، هذا النوع من الرقابة يندرج ضمن آليات تحسين الأداء الزراعي وضبط مسار

¹ بلفاسم سبيعي، التنظيم القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2020، ص 145.

² بلفاسم سبيعي، المرجع السابق، ص 146.

الاستغلال وفق معايير الإنتاجية والجدوى الاقتصادية، مع اعتماد مؤشرات موضوعية تسمح بقياس النتائج الفعلية ومقارنتها بالأهداف المسطرة.

أولاً: الرقابة التقنية على الاستغلال الفلاحي¹

تشمل الرقابة التقنية متابعة الممارسات الزراعية داخل المستثمرات الفلاحية من حيث طرق الحرث والبذر والسقي والحصاد، إضافة إلى تقييم مدى ملائمة التقنيات المستعملة مع خصوصيات التربة والمناخ المحلي، كما يتم تحليل نوعية البذور والأسمدة وطرق مكافحة الآفات الزراعية، مع مراقبة استعمال الموارد المائية وفق أسس عقلانية تضمن الحفاظ على التوازن الطبيعي للتربة. وتسمح هذه المتابعة بالكشف عن الاختلالات التي قد تؤثر على مستوى الإنتاج، سواء تعلق الأمر بضعف التأطير التقني أو غياب الخبرة أو سوء اختيار الأنماط الزراعية، مع اقتراح بدائل عملية تستند إلى المعايير العلمية المعتمدة في المجال الفلاحي، ويستند هذا المسار إلى تقارير ميدانية دورية تعتمد المصالح المختصة لتقييم مردودية النشاط الزراعي وتحديد نقاط التحسين الممكنة.

ثانياً: الرقابة المالية على الاستغلال الفلاحي²

ترتكز الرقابة المالية على تتبع حركة الأموال الموجهة للمشاريع الفلاحية، خاصة تلك المرتبطة بالدعم العمومي أو القروض الاستثمارية أو الامتيازات المالية الممنوحة للفلاحين والمستثمرين، ويتم فحص مدى توافق النفقات المسجلة مع طبيعة النشاط الفلاحي المنجز، مع التدقيق في مصادر التمويل وآليات الصرف وكفاءة التسيير المالي داخل المستثمرة الفلاحية، كما يتم تحليل الوضعية الاقتصادية للمشاريع من خلال مؤشرات الربحية وتوازن الكلفة والإنتاج، قصد تحديد درجة الجدوى الاقتصادية لكل استثمار. وتسمح هذه العملية برصد أوجه سوء التسيير المالي أو ضعف الاستغلال الأمثل للموارد، مع توجيه التقارير اللازمة للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة، كما يتم اعتماد معايير محاسبية دقيقة لضمان شفافية التعاملات المالية داخل القطاع الفلاحي وربط الاستفادة من الامتيازات بمستوى الإنجاز الفعلي على أرض الواقع.

ثالثاً: التكامل بين الرقابة التقنية والمالية في تحسين الاستثمار الفلاحي³

¹ عبد القادر بن يحيى، "الرقابة المالية على الاستثمارات الفلاحية وأثرها في تحسين الأداء الزراعي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 2، 2024، ص 310.

² ليلى بوطرفة، المرجع السابق، ص 302.

³ عبد الله بن عيسى، دور أجهزة الدعم العمومي في تطوير الاستثمار الفلاحي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2023، ص 201.

يؤدي الجمع بين البعد التقني والبعد المالي إلى بناء رؤية شاملة حول واقع الاستغلال الفلاحي، حيث تسمح المؤشرات التقنية بتقييم جودة الإنتاج وأساليب العمل، بينما تكشف البيانات المالية عن مدى نجاعة التسيير وقدرة المشروع على تحقيق الاستدامة الاقتصادية، ويؤدي هذا التكامل إلى رفع مستوى الانضباط داخل المستثمرات الفلاحية، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الأكثر مردودية، مع تقليص الفجوة بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المحققة، كما يساهم في إرساء ثقافة التقييم المستمر داخل القطاع الفلاحي، بحيث يصبح الأداء معياراً أساسياً لقياس نجاح المشاريع بدل الاكتفاء بمرحلة الانطلاق أو الحصول على الامتياز.

رابعاً: الأثر التنظيمي للرقابة التقنية والمالية على العقار الفلاحي¹

تساهم هذه الرقابة في حماية العقار الفلاحي من مظاهر الاستغلال غير الفعال، من خلال رصد المشاريع المتعثرة أو غير المنتجة واقتراح إعادة توجيهها نحو استثمارات أكثر جدوى. كما تدعم مبادئ الشفافية في تسيير المال العام الموجه للقطاع الفلاحي، وتحد من التجاوزات المرتبطة بسوء استعمال الإعانات أو تحويلها عن أهدافها الأصلية، ويؤدي هذا الإطار الرقابي إلى تقوية فعالية السياسة الفلاحية للدولة، عبر ضمان استغلال عقلائي ومستدام للأراضي الفلاحية، وربط الامتيازات الممنوحة بمستوى الأداء الفعلي للمستثمرين.

المطلب الثاني: أجهزة الدعم والمرافقة للاستثمار الفلاحي

يتطلب تطوير الاستثمار الفلاحي توفير آليات فعالة للدعم والمرافقة قصد تشجيع المستثمرين وتحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي، لذلك وضعت الدولة مجموعة من الهيئات التي تقدم المساعدات المالية والخدمات التقنية اللازمة لتجسيد المشاريع وتحقيق استمراريتهما، وعليه سيتم دراسة هيئات الدعم المالي والتحفيز الفلاحي في الفرع الأول، ثم أجهزة المرافقة التقنية والتأطير الفلاحي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: هيئات الدعم المالي والتحفيز الفلاحي

يشكل الدعم المالي إحدى الآليات الجوهرية التي تعتمد عليها الدولة لترقية القطاع الفلاحي وتوسيع قاعدة الاستثمار فيه، باعتباره مجالاً استراتيجياً يرتبط مباشرة بالأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء عدة أجهزة وهيئات متخصصة تتكفل بتمويل المشاريع الفلاحية ومنح التحفيزات الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة، وفق رؤية تقوم على تطوير الإنتاج الوطني وتقليص التبعية للمنتجات المستوردة، مع خلق بيئة مالية مرنة تسمح بترقية المبادرات الفردية والجماعية داخل الوسط الريفي.

¹ عبد الله بن عيسى، المرجع السابق، ص 207.

أولاً: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ودوره في تمويل النشاط الزراعي¹

1- آليات التمويل والتأمين الفلاحي:

يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من أبرز الهيئات المالية المتخصصة في دعم النشاط الزراعي، حيث يتولى تقديم خدمات التأمين الفلاحي ضد مختلف المخاطر التي قد تهدد الإنتاج، مثل الكوارث الطبيعية والآفات الزراعية والأمراض الحيوانية، إضافة إلى توفير صيغ تمويلية موجهة للفلاحين والمستثمرين قصد اقتناء المعدات الزراعية وتطوير وسائل الإنتاج.

يعتمد هذا الصندوق على نظام تعاوني يهدف إلى تقاسم المخاطر بين الفاعلين في القطاع، بما يسمح بتخفيف الأعباء المالية عن المستثمرين وتشجيعهم على توسيع نشاطاتهم دون خوف من الخسائر المفاجئة. كما يساهم في استقرار الدورة الإنتاجية داخل المؤسسات الفلاحية من خلال توفير تغطية مالية تساعد على إعادة بعث النشاط بعد الأزمات.

2- دور الصندوق في استقرار الاستثمار الفلاحي:

يساهم هذا الجهاز في تعزيز الثقة داخل الوسط الاستثماري الفلاحي من خلال توفير حماية مالية للمشاريع الزراعية، حيث يؤدي دوراً وقائياً يحد من آثار المخاطر غير المتوقعة التي قد تؤثر على استمرارية الإنتاج. كما يسمح بترسيخ ثقافة التأمين داخل القطاع الفلاحي، الأمر الذي ينعكس على تحسين مناخ الاستثمار وجذب متعاملين جدد نحو المجال الزراعي.

يتمثل أثره المباشر في ضمان استمرارية النشاط الفلاحي حتى في الحالات التي تتعرض فيها المشاريع لاضطرابات طبيعية أو اقتصادية، وهو ما يمنح المستثمر قدرة أكبر على التخطيط طويل المدى وتوسيع نطاق الإنتاج دون تردد.

ثانياً: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودورها في تمويل المشاريع الفلاحية:²

1- تمويل المشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة:

تتولى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مرافقة أصحاب المشاريع الفلاحية ذات الطابع المصغر والمتوسط من خلال تقديم قروض ميسرة وتسهيلات مالية تساعدهم على إطلاق مشاريعهم في مختلف الشعب الزراعية، وتستهدف هذه الآلية فئة الشباب والمستثمرين الجدد الراغبين في دخول المجال الفلاحي دون امتلاك رؤوس أموال كبيرة، وتشمل تدخلاتها تمويل مشاريع تربية المواشي والدواجن والزراعات الموسمية والصناعات التحويلية الغذائية،

¹ نورة حملاوي، التحفيز الاقتصادي وأثرها على تنمية المناطق الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2022، ص 265.

² رشيد زواوي، التمويل الفلاحي في الجزائر وآليات دعم الاستثمار الزراعي، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 118.

إضافة إلى دعم الأنشطة المرتبطة بالمنتجات المحلية ذات الطابع الريفي، كما تعتمد على دراسة جدوى اقتصادية لكل مشروع لضمان قابلية الإنجاز والاستمرارية.

2- تعزيز روح المبادرة في الوسط الريفي:

تسعى هذه الوكالة إلى ترسيخ ثقافة المبادرة الاقتصادية داخل المناطق الريفية من خلال تشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة تعتمد على الموارد المحلية، بما يساهم في خلق مناصب شغل جديدة وتقليل البطالة في الأوساط الريفية، ويظهر أثر هذا الجهاز في تحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشاريع فعلية قادرة على الإنتاج والمنافسة، مع توفير مرافقة إدارية ومالية تساعد أصحاب المشاريع على تجاوز العقبات الأولية المرتبطة بمرحلة الانطلاق.

ثالثا: برامج التحفيز الجبائي ودورها في دعم الاستثمار الفلاحي¹

1- الإعفاءات الجبائية الموجهة للنشاط الفلاحي:

تعتمد الدولة على سياسة تحفيزية تقوم على منح إعفاءات جبائية لفائدة المشاريع الفلاحية، حيث يتم تخفيف الأعباء الضريبية خلال مراحل معينة من النشاط، خاصة في فترة انطلاق المشروع أو خلال عمليات الاستصلاح الزراعي، وتستهدف هذه السياسة تشجيع الاستثمار في المناطق ذات الطبيعة الصعبة، مثل المناطق الجبلية أو الصحراوية، من خلال توفير امتيازات مالية تقلل من تكلفة الإنتاج وتزيد من جاذبية القطاع الفلاحي.

2- أثر التحفيزات الجبائية على جذب الاستثمارات:

تساهم هذه الإجراءات في تحسين مناخ الأعمال داخل القطاع الفلاحي من خلال تقليل الضغط المالي على المستثمرين، الأمر الذي يسمح بإعادة توجيه الموارد نحو تطوير الإنتاج وتحسين الجودة، كما تؤدي إلى توسيع قاعدة الاستثمار الفلاحي عبر استقطاب فاعلين اقتصاديين جدد، خاصة أولئك الذين يبحثون عن مجالات استثمار منخفضة التكلفة وذات مردودية طويلة الأمد.

رابعا: فعالية أجهزة الدعم المالي في ترقية الاقتصاد الفلاحي²

1- تحسين ديناميكية الاستثمار الفلاحي:

أدت أجهزة الدعم المالي إلى إحداث تحول في طبيعة الاستثمار الفلاحي من نشاط تقليدي محدود إلى قطاع اقتصادي أكثر تنظيما وتنوعا، حيث أصبحت المشاريع الزراعية تعتمد على

¹ يوسف قادري، السياسة المالية والجبائية في القطاع الفلاحي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2021، ص 174.

² أحمد بوساحة، "النجاحة المالية لبرامج الدعم الفلاحي في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية، جامعة المسيلة، العدد 1، 2024، ص 92.

تمويلات مدروسة وبرامج دعم واضحة المعالم، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع عدد المستثمرات الفلاحية وتوسع الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، مما ساهم في تعزيز القيمة المضافة داخل القطاع.

2- ترسيخ الاستقرار الاقتصادي في المناطق الريفية:

ساهمت هذه الآليات في دعم الاستقرار الاقتصادي داخل الأرياف من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مداخل السكان، إضافة إلى تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، كما أدت إلى تدعيم قدرة القطاع الفلاحي على مواجهة التغيرات الاقتصادية، من خلال توفير مصادر تمويل متنوعة تقلل من الاعتماد على التمويل التقليدي وتفتح آفاقاً جديدة للاستثمار المنتج.

الفرع الثاني: أجهزة المرافقة التقنية والتأطير الفلاحي

تندرج أجهزة المرافقة التقنية والتأطير الفلاحي ضمن الآليات المؤسسية التي اعتمدتها الدولة لتطوير الأداء داخل القطاع الزراعي، حيث يرتبط نجاح الاستثمار الفلاحي بمدى توفر التأطير العلمي والتقني القادر على توجيه الفلاحين نحو أساليب إنتاج حديثة وفعالة، ويقوم هذا النوع من المرافقة على نقل المعرفة الزراعية وتحديث الممارسات الميدانية وتقديم الاستشارة التقنية المستمرة، بما يسمح برفع الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل وتنميين الموارد الطبيعية المتاحة داخل الوسط الريفي.

أولاً: غرف الفلاحة ودورها في التأطير التقني للمستثمرين الفلاحين¹

تعتبر غرف الفلاحة من أبرز الهياكل الميدانية المكلفة بتمثيل الفلاحين ومرافقتهم تقنياً، حيث تضطلع بدور استشاري وتنظيمي داخل القطاع الفلاحي على المستوى المحلي والجهوي، وتعمل على جمع الانشغالات المهنية ورفعها إلى السلطات المختصة قصد معالجتها وفق مقاربة تشاركية، كما تقوم بتنظيم دورات تكوينية وملتقيات تقنية تهدف إلى نشر أساليب الزراعة الحديثة وتحسين مهارات الفلاحين في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والتسيير الزراعي.

تساهم هذه الهيئات في تقريب المعرفة العلمية من الميدان الفلاحي من خلال التعاون مع مراكز البحث والمعاهد التقنية، الأمر الذي يسمح بتكييف النتائج العلمية مع خصوصيات البيئة الزراعية المحلية، كما تتولى مرافقة المستثمرين الجدد خلال مراحل انطلاق مشاريعهم عبر تقديم التوجيهات المرتبطة باختيار المحاصيل المناسبة وطرق الاستغلال الأمثل للأراضي، وتنعكس هذه الجهود على تحسين مستوى الأداء داخل المستثمرات الفلاحية، حيث يرتفع الوعي

¹ محمد الصالح قاسمي، المعاهد التقنية الفلاحية ودورها في نقل التكنولوجيا الزراعية، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 1، 2023، ص 240.

المهني لدى الفلاحين وتحسن قدرتهم على التعامل مع التحديات التقنية المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

ثانيا: المعاهد التقنية الفلاحية ودورها في نقل الخبرة العلمية¹

تتولى المعاهد التقنية الفلاحية مهمة تطوير البحث التطبيقي في المجال الزراعي ونقل نتائجه إلى الفاعلين في القطاع، حيث تعمل على إعداد دراسات ميدانية حول التربة والمناخ والموارد المائية وأنظمة الإنتاج المختلفة، مع تقديم توصيات تقنية تساعد على تحسين المردودية الزراعية.

كما تقوم هذه المعاهد بتكوين إطارات تقنية متخصصة في مختلف الشعب الفلاحية، إضافة إلى تنظيم برامج تدريبية لفائدة الفلاحين والمستثمرين قصد تعريفهم بالتقنيات الحديثة في مجالات الري والتسميد ومكافحة الأمراض النباتية وتربية الحيوانات، ويشكل هذا الدور حلقة وصل بين البحث العلمي والتطبيق العملي داخل الحقول الزراعية.

ثالثا: دور الإرشاد الفلاحي في تطوير الأداء الميداني²

يشكل جهاز الإرشاد الفلاحي إحدى الوسائل الأساسية لنقل المعرفة التقنية إلى الفلاحين داخل المناطق الريفية، حيث يعتمد على فرق ميدانية تقوم بزيارة المستثمرات الفلاحية وتقديم النصائح المتعلقة بأساليب الزراعة الحديثة وتحسين الإنتاج، ويتمثل هذا الدور في مرافقة الفلاح خلال مختلف مراحل النشاط الزراعي، بداية من اختيار البذور وتحضير التربة إلى غاية جني المحصول، مع تقديم حلول عملية للمشكلات التقنية التي قد تظهر أثناء عملية الإنتاج، كما يساهم الإرشاد الفلاحي في نشر ثقافة الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتوعية الفلاحين بأهمية احترام المعايير البيئية، وتؤدي هذه العملية إلى تحسين مستوى الأداء داخل القطاع الفلاحي من خلال رفع كفاءة الفلاحين وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات تقنية مدروسة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حجم الإنتاج وجودته.

رابعا: المرافقة الرقمية والتحول التكنولوجي في القطاع الفلاحي³

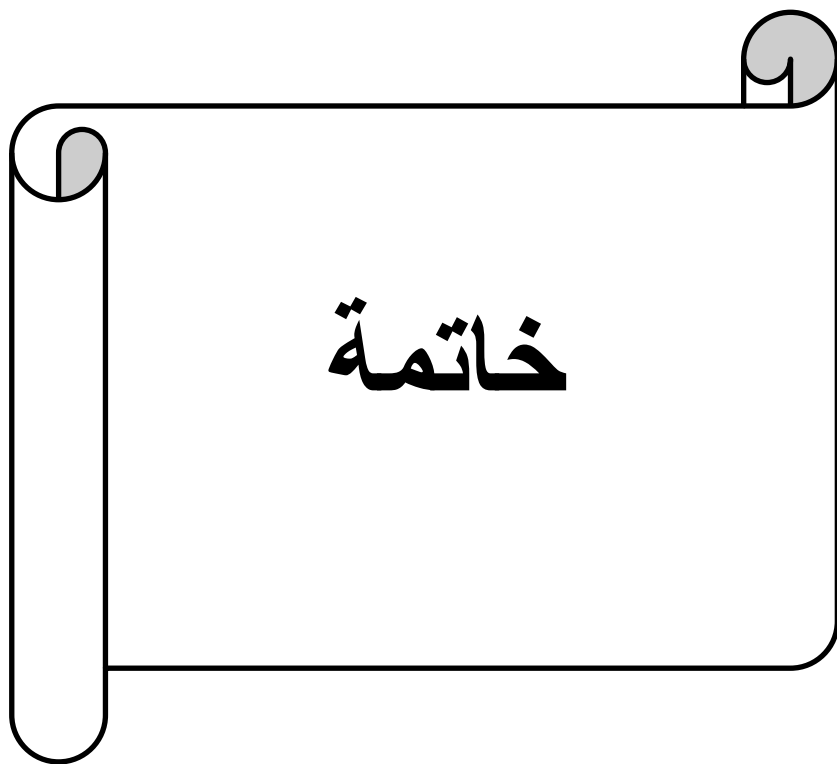
¹ سعاد بن عيسى، التحول الرقمي في القطاع الفلاحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2022، ص 276.

² سعاد بن عيسى، المرجع السابق، ص 277.

³ عبد القادر بن حميدة، الإرشاد الفلاحي ودوره في تنمية القطاع الزراعي في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص 133.

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر توجّهًا تدريجيًا نحو إدماج الوسائل الرقمية في عملية المرافقة التقنية، حيث تم اعتماد منصات معلوماتية وتطبيقات إلكترونية تسمح للفلاحين بالوصول إلى المعطيات التقنية والإرشادات الزراعية بشكل سريع وفعال.

وتوفر هذه الأدوات الرقمية معلومات دقيقة حول الأحوال المناخية وأسعار السوق وأساليب الزراعة الحديثة، إضافة إلى تسهيل التواصل بين الفلاحين والهيئات التقنية المختصة، كما تسمح بمتابعة المشاريع الفلاحية عن بعد وتقديم استشارات فورية عند الحاجة.



يحتل الاستثمار الفلاحي مكانة استراتيجية في السياسات الاقتصادية للدول المعاصرة، باعتباره أحد أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة وضمان الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وقد أدركت الجزائر أهمية هذا القطاع الحيوي، فعملت على توفير إطار قانوني ومؤسسي متكامل يهدف إلى تنظيم الاستثمار الفلاحي وتشجيعه، من خلال سن العديد من النصوص القانونية وإنشاء أجهزة وهيئات متخصصة تتولى مهام التأطير والتوجيه والمراقبة، بما يضمن الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن المشرع الجزائري لم يقتصر على وضع قواعد قانونية تنظم الاستثمار الفلاحي فحسب، بل سعى كذلك إلى إنشاء منظومة متكاملة من الأجهزة الإدارية والرقابية والداعمة التي تتكفل بمراقبة المستثمر الفلاحي منذ بداية المشروع إلى غاية مرحلة الاستغلال والإنتاج، كما أظهرت الدراسة أن نجاح الاستثمار الفلاحي لا يرتبط فقط بتوفر الأراضي والموارد الطبيعية، وإنما يتوقف أيضا على فعالية الأجهزة المكلفة بتسييره ومدى قدرتها على توفير المناخ المناسب للاستثمار ومتابعة المشاريع الفلاحية وضمان استمراريتها.

كما كشفت الدراسة أن الدولة الجزائرية اعتمدت عدة آليات قانونية ومؤسسية لتنظيم الاستثمار الفلاحي، سواء من خلال نظام الامتياز الفلاحي أو نظام الملكية الخاصة، إضافة إلى استحداث أجهزة متخصصة في تسيير العقار الفلاحي ومراقبة استغلاله وتقديم الدعم والمراقبة التقنية والمالية للمستثمرين، ويعكس ذلك حرص السلطات العمومية على تطوير القطاع الفلاحي وجعله أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الغذائي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

- يمثل الاستثمار الفلاحي أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة للاستثمار الفلاحي من خلال وضع منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة.
- يتميز الاستثمار الفلاحي بخصائص خاصة تجعله مختلفا عن باقي أنواع الاستثمارات الأخرى.
- يهدف الاستثمار الفلاحي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين استغلال الموارد الطبيعية وخلق مناصب الشغل.
- يقوم الاستثمار الفلاحي على مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الأرض ورأس المال والموارد البشرية والوسائل التقنية.
- تتولى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية دورا محوريا في الإشراف على القطاع الفلاحي وتوجيه سياساته العامة.

- اعتمد المشرع الجزائري نظام الامتياز الفلاحي كأحد أهم الأطر القانونية لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة.
- يشكل نظام الملكية الخاصة إحدى الآليات القانونية التي تسمح بممارسة النشاط الاستثماري الفلاحي.
- يساهم فهرس المستثمرات الفلاحية في تنظيم المعلومات المتعلقة بالمستثمرات وتسهيل متابعتها.
- تعد بطاقة المستثمرات الفلاحية أداة تنظيمية مهمة لتحديد الوضعية القانونية والتقنية للمستثمرات.
- تضطلع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدور أساسي في رسم السياسة الوطنية للاستثمار الفلاحي.
- تؤدي المديرية الولائية للفلاحة دورا مهما في متابعة المشاريع الفلاحية ميدانيا وتنفيذ التوجيهات المركزية.
- يعد الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من أهم الهيئات المكلفة بتسيير العقار الفلاحي التابع للدولة.
- يساهم ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية في تشجيع الاستثمار بالمناطق الصحراوية واستصلاح الأراضي.
- تشكل الرقابة الإدارية وسيلة فعالة لضمان احترام المستثمرين للالتزامات القانونية والتنظيمية.
- تساعد الرقابة التقنية والمالية في تحسين مردودية المشاريع الفلاحية وضمان حسن استغلال الموارد.
- تلعب أجهزة الدعم المالي دورا بارزا في تشجيع المستثمرين على إنشاء وتطوير المشاريع الفلاحية.
- تساهم أجهزة المرافقة التقنية والتأطير الفلاحي في نقل الخبرات والمعارف الحديثة إلى المستثمرين.
- يرتبط نجاح الاستثمار الفلاحي بمدى التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة الإدارية والرقابية والداعمة.
- ساهمت الإصلاحات القانونية والمؤسسية في تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي وتوسيع مجالاته.
- ما تزال بعض الصعوبات الإدارية والمالية والتقنية تشكل عائقا أمام تحقيق الفعالية الكاملة للاستثمار الفلاحي.
- يتطلب تطوير الاستثمار الفلاحي مواصلة تحديث المنظومة القانونية وتعزيز آليات المرافقة والدعم والرقابة.

التوصيات والاقتراحات:

- مواصلة تحديث التشريعات المنظمة للاستثمار الفلاحي بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشاريع الفلاحية والاستفادة من الامتيازات القانونية.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة والهيئات المكلفة بتسيير الاستثمار الفلاحي.
- دعم برامج الرقمنة داخل القطاع الفلاحي لتسهيل تسيير الملفات ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
- توفير المزيد من التسهيلات المالية والقروض الميسرة للمستثمرين الفلاحيين.
- تشجيع الشباب على الولوج إلى مجال الاستثمار الفلاحي من خلال برامج الدعم والمرافقة.
- تكثيف برامج التكوين والتأهيل لفائدة المستثمرين والعاملين في القطاع الفلاحي.
- تعزيز دور أجهزة الإرشاد الفلاحي في نقل التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة.
- تطوير آليات الرقابة والمتابعة لضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية.
- دعم مشاريع استصلاح الأراضي الفلاحية خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة والابتكار في مختلف الأنشطة الفلاحية.
- تعزيز التعاون بين الهيئات العمومية والمؤسسات البحثية من أجل تطوير القطاع الفلاحي.
- تحسين ظروف الاستثمار بالمناطق الريفية وتوفير البنية التحتية الضرورية للمستثمرين.
- العمل على رفع مستوى الوعي القانوني لدى المستثمرين الفلاحيين بحقوقهم والتزاماتهم.
- دعم الشراكات الوطنية والدولية التي تساهم في تطوير الاستثمار الفلاحي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.



قائمة المصادر والمراجع



أولاً: النصوص التشريعية

1-القوانين:

-القانون رقم 09-16 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 08 لسنة 2016.

-القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.

-القانون رقم 17-23 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، المتضمن شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2023.

-القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024.

2-المراسيم:

-المرسوم التنفيذي رقم 432-21 المؤرخ في 4 نوفمبر 2021، المتعلق بتسيير الأملاك الخاصة للدولة الموجهة للاستصلاح في المناطق الصحراوية، الجريدة الرسمية، العدد 86، 2021.

-المرسوم التنفيذي رقم 487-23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023، المحدد لشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية، العدد 87، 2023.

3-الوثائق الرسمية:

-محضر مداولات المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات المؤرخة في 2010/07/21، العدد 159، 2010.

ثانياً: الكتب

1-الكتب العامة:

-بن رقية بن يوسف، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط1، الجزائر، 2001.

- بلقاسم محمد، بهلول حسن، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- حمدي محمد الصغير، القانون العقاري الجزائري، دار بلقيس، ط3، الجزائر، 2018.
- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2010.
- عجة الجيلالي، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، من تأميم الملك الخاص إلى خصخصة الملك العام، دار الخلدونية، الجزائر، 2005.
- عمار عوابدي، القانون الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2018.
- لعقاب لخضر، محاضرات في القانون الفلاحي الجزائري، كلية الحقوق، جامعة الوادي، 2022.
- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2020.

2-الكتب الخاصة:

- إدريس الكراوي، عبد العزيز النويضي، الاقتصاد المغربي: نموذج الفلاحة والاستثمار الأجنبي، دار توبقال، بدون بلد النشر، 1998.
- براهيمي رشيد، الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين النص والتطبيق، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2019.
- بن صاري عبد الرحمان، العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، دار هومة، ط2، الجزائر، 2014.
- بلقاسم سبيعي، التنظيم القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2020.
- رشيد زواوي، التمويل الفلاحي في الجزائر وآليات دعم الاستثمار الزراعي، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
- سمير بن عيسى، الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشريع والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2021.

- عبد القادر بن حميدة، الإرشاد الفلاحي ودوره في تنمية القطاع الزراعي في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2022.
- فاطمة الزهراء بوعبد الله، التأطير التقني في المجال الفلاحي وأثره على تحسين الإنتاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021.
- فوزية غريب، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، دليل تطبيق قانون 10-03 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية، منشورات رسمية، الجزائر، 2012.
- يوسف قادري، السياسة المالية والجبائية في القطاع الفلاحي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2021.

ثالثا: المقالات العلمية

- أحمد بوساحة، "النجاعة المالية لبرامج الدعم الفلاحي في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية، جامعة المسيلة، العدد 1، 2024.
- بلحاج جيلالي، النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية وفقا لأحكام القانون 10-03 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 5، العدد 1، 2019.
- بن يوسف لخضر، التحول من حق الانتفاع إلى نظام الامتياز وأثره على الاستثمار الفلاحي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة البليدة 2، المجلد 4، العدد 2، 2020.
- لعور عبد القادر، تسيير العقار الفلاحي في ظل القانون 10-03، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة المسيلة، العدد 6، 2019.
- فتيحة بوزيدي، "دور الإدارة المحلية في مرافقة الاستثمار الفلاحي في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، المجلد 9، العدد 1، 2022.
- عبد القادر بن دماش، "السياسة الفلاحية في الجزائر وآليات تحقيق التنمية الزراعية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 7، العدد 2، 2021.
- عبد القادر بن يحيى، "الرقابة المالية على الاستثمارات الفلاحية وأثرها في تحسين الأداء الزراعي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 2، 2024.

-عبد الكريم لطرش، "فعالية الإرشاد الفلاحي في رفع الإنتاج الزراعي"، مجلة الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، جامعة بسكرة، العدد 2، 2024.

رابعاً: الأطروحات والمذكرات

-أحمد زروقي، فعالية الرقابة الإدارية والمالية على الأموال العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، 2022.

-ليلي بوطرفة، آليات حماية العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة وهران 2، 2023.

-خيرة بلعربي، آليات دعم الاستثمار الفلاحي وتحقيق التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020.

-شريط الطيب، محاضرات في القانون الفلاحي والعقار الزراعي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020.

-سعاد بن عيسى، التحول الرقمي في القطاع الفلاحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2022.

-عبد الله بن عيسى، دور أجهزة الدعم العمومي في تطوير الاستثمار الفلاحي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2023.

-محمد الأمين بوقرة، دور الدولة في تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2021.

-محمد الصالح قاسمي، المعاهد التقنية الفلاحية ودورها في نقل التكنولوجيا الزراعية، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 1، 2023.

-نورة حملاوي، التحفيزات الاقتصادية وأثرها على تنمية المناطق الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2022.

خامساً: المراجع الأجنبية

Le renouveau agricole et rural en marché : revue et perspectives, Ministère de l'Agriculture et du 'éveloppement Rural, mai 2012.

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي 04

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الفلاحي وأجهزته القانونية 06

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه 06

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري 06

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي وأهدافه 09

المطلب الثاني: عناصر الاستثمار الفلاحي والوزارة الوصية عليه 13

الفرع الأول: عناصر الاستثمار الفلاحي 13

الفرع الثاني: الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي 16

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الفلاحي 19

المطلب الأول: الأنظمة القانونية للاستثمار الفلاحي 19

الفرع الأول: الاستثمار الفلاحي وفقا لعقد الامتياز 19

الفرع الثاني: الاستثمار الفلاحي في إطار الملكية الخاصة 23

المطلب الثاني: التأطير التنظيمي للمستثمر الفلاحي 24

الفرع الأول: إعداد فهرس المستثمرات الفلاحية وإجراءات التسجيل في المستثمرات الفلاحية

..... 24

الفرع الثاني: مضمون بطاقة المستثمرات الفلاحية 26

الفصل الثاني: الآليات القانونية والمؤسسية للاستثمار الفلاحي في الجزائر 28

المبحث الأول: الأجهزة الإدارية المكلفة بتسيير الاستثمار الفلاحي 30

المطلب الأول: الهيئات المركزية المشرفة على الاستثمار الفلاحي 30

الفرع الأول: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كجهاز مركزي للتوجيه.....	30
الفرع الثاني: المديريات الولائية للفلاحة ودورها في المتابعة الميدانية.....	41
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتسيير العقار الفلاحي التابع للدولة.....	46
الفرع الأول: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ودوره في التسيير والتوزيع.....	46
الفرع الثاني: ديوان تطوير الفلاحة بالأراضي الصحراوية ودوره في الاستثمار الفلاحي.....	49
المبحث الثاني: الأجهزة الرقابية والداعمة للاستثمار الفلاحي.....	52
المطلب الأول: أجهزة الرقابة على استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة.....	52
الفرع الأول: الرقابة الإدارية على المستثمرات الفلاحية.....	52
الفرع الثاني: الرقابة التقنية والمالية على الاستغلال الفلاحي.....	56
المطلب الثاني: أجهزة الدعم والمرافقة للاستثمار الفلاحي.....	59
الفرع الأول: هيئات الدعم المالي والتحفيز الفلاحي.....	59
الفرع الثاني: أجهزة المرافقة التقنية والتأطير الفلاحي.....	62
خاتمة.....	67
قائمة المصادر والمراجع.....	73

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أجهزة الاستثمار الفلاحي في القانون الجزائري، من خلال بيان مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه والإطار القانوني المنظم له، مع إبراز مختلف الأجهزة الإدارية والرقابية والداعمة المكلفة بتسييره ومرافقته. كما سلطت الضوء على دور الهيئات المختصة في تنظيم واستغلال العقار الفلاحي وتشجيع الاستثمار الزراعي، وقد خلصت الدراسة إلى أن فعالية الاستثمار الفلاحي ترتبط بمدى كفاءة الأجهزة القانونية والمؤسسية في توفير بيئة مناسبة للاستثمار وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي، العقار الفلاحي، الامتياز الفلاحي، المستثمرات الفلاحية، الأجهزة الإدارية، التشريع الجزائري.

Abstract:

This study addressed the institutions of agricultural investment in Algerian law by examining the concept of agricultural investment, its characteristics, and the legal framework governing it, while highlighting the various administrative, supervisory, and support bodies responsible for its management and assistance. It also shed light on the role of specialized institutions in organizing and exploiting agricultural land and promoting agricultural investment. The study concluded that the effectiveness of agricultural investment depends on the efficiency of legal and institutional bodies in providing a suitable investment environment and achieving sustainable agricultural development.

Keywords : Agricultural Investment, Agricultural Land, Agricultural Concession, Agricultural Farms, Administrative Bodies, Algerian Legislation.